الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧٧
المعقودة يوم الأثنين
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البندان ٣٨ (تابع) **و ٣٩** (تابع) **من جدول الأعمال**

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا** (A/48/43)

(ج) **تقارير الأمين العام** (A/48/467 و Add.1 و A/48/523 و A/48/691)

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/48/657)

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29 و A/48/L.30 و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/524)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37)

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر السفير ابراهيم غمباري، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، على بيانه الذي عرض فيه تقرير اللجنة (A/48/22). عبر السنوات ما برحت اللجنة الخاصة، بصفتها هيئة الأمم المتحدة الموكول إليها رصد التطورات في جنوب افريقيا، تضطلع بدور هام في حشد الدعم الدولي لإزالة الفصل العنصري. ونود أن نسجل تقديرنا العميق للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة. وبعد أربعة أعوام من اعتماد الأمم المتحدة بالإجماع، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في جنوب افريقيا، أدلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، ببيان في اجتماع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وأعلن السيد مانديلا أن:

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.77
00 March 1994

ARABIC

93-87368(A)

"العد التنازلي صوب الديمقراطية في جنوب افريقيا قد بدأ. وموعد زوال حكم الأقلية البيضاء قد تقرر واتفق عليه وتحدد".

إن الانتقال الذي طال انتظاره إلى الديمقراطية من نظام الفصل العنصري قد تكرس الآن في قانون جنوب افريقيا. ونرحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي لجنوب افريقيا، الذي بدأ وظيفته في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

بعد أربعة أشهر أو نحو ذلك من الآن، وعلى وجه التحديد يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، سيشارك كل أبناء جنوب افريقيا في عمل تاريخي هو انتخاب حكومة من اختيارهم. وقد سنت التشريعات لإنشاء مؤسسات الدولة والهيئات القانونية اللازمة لضمان أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة.

وعند هذا المنعطف الحاسم في مرحلة الانتقال من الفصل العنصري إلى جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية، يجب أن يتوخى المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، اليقظة المستمرة، وأن يدعما بهمة ونشاط عملية التغيير في جنوب افريقيا خلال هذه الفترة التي مازالت هشة.

وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير (A/48/202) المقدم من البعثة التي قام بها وفد اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٩٣، ملاحظات وتوصيات مفيدة. وقد أكدت البعثة على ثلاثة مجالات لها أهمية خاصة: التهديد الناجم عن العنف السياسي والذي يحيق بعملية التفاوض؛ ضرورة ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها على أساس صوت واحد للشخص الواحد؛ والحاجة إلى تيسير مشاركة جنوب افريقيا الجديدة في التعاون الدولي مشاركة كاملة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة على إعادة بناء اقتصادها.

وهذه النقاط ذاتها أبرزها عدد من الأشخاص في شهاداتهم أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة والتي تشرفت سري لانكا برئاستها هذا العام.

ولقد نشأ معظم العنف من عوامل سياسية، غير أن عددا كبيرا من الجرائم التي ارتكبت يرجع إلى أسباب اجتماعية - اقتصادية وممارسات إجرامية عادية. ويبدو أن العنف السياسي نابع من التناحر على السيطرة السياسية في بعض المجالات، بالإضافة إلى الأنشطة السرية التي تزاولها قطاعات من قوات الأمن، والتي لا يمكن تجاهلها. كما أن حيازة الأفراد للأسلحة النارية على نطاق واسع، وتهريب الأسلحة إلى جنوب افريقيا من الأسباب التي تبعث على القلق.

ويرتبط تصاعد العنف أيضا بتدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وتجري الهجرة على نطاق واسع من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الحضرية. وهناك عوامل تؤدي إلى تفاقم الحالة تتمثل في انخفاض نسبة التعليم وفي الأمية ومعدل البطالة بين السكان السود التي بلغت ٤٦ في المائة من القوة العاملة. وبالتالي، هناك حاجة عاجلة لتطبيق برامج للمساعدة الاجتماعية - الاقتصادية. وسيتعين تعبئة الموارد من أجل المهمة الجسيمة، مهمة التعمير والانعاش، على نحو منصف، لعكس مسار الآثار المدمرة لنظام الفصل العنصري، ومن أجل التخلص منه نهائيا. ويمثل رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الجمعية العامة خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، ينبغي أن تقوم اللجنة الانتخابية المستقلة وهيئة الإذاعة المستقلة بدوريهما المحددين. وفي الفترة الزمنية القصيرة المتاحة، يجب تثقيف الناخبين على وجه السرعة. وينبغي التأكيد على القيم الديمقراطية الأساسية والتسامح السياسي. والأمم المتحدة بحاجة إلى أن تنظر في الحال في الترتيبات المتعلقة بالمراقبين الدوليين للانتخابات وإيفادهم قبل بداية عملية الانتخابات الفعلية بشهور.

وبعد إجراء الانتخابات وإقامة حكومة غير عنصرية، سيتعين النظر في مسألة عودة جنوب افريقيا إلى المجتمع الدولي، واستئناف مشاركتها في أعمال الجمعية العامة.

إن الشهور المقبلة ما زالت محفوفة بالمشاكل الصعبة. ولكن روح التسامح والتفاهم التي أبداها من يقودون جنوب افريقيا إلى مستقبل جديد لا بد من الحفاظ عليها مهما كان الثمن. وتعرب سري لانكا عن الأمل في أن تستمر هذه الروح. ومن المؤكد أن منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ للسيد نيلسون مانديلا والرئيس فردريك و. دي كليرك، لما قاما به من جهد في سبيل وضع الأساس لقيام جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية، له ما يبرره تماما.

وختاما، أود أن أكرر القول بأن سري لانكا ستواصل دعم شعب جنوب افريقيا في جهوده الرامية إلى تحقيق انتقال سلمي نحو إقامة مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد، قامت بعثة من سري لانكا بزيارة جنوب افريقيا بالفعل.

السيد العربي (مصر)

يود وفد مصر في بداية بيانه أن يتقدم، باسم رئاسة منظمة الوحدة الافريقية، الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وبصفة خاصة رئيس اللجنة، السفير ابراهيم غمبري بالشكر والتقدير للجهود التي تبذلها اللجنة، والتي بذلتها على مر سنوات طويلة للإسهام في إزالة أشكال التفرقة العنصرية كافة، بهدف بناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا.

كما يود وفد مصر أن يعرب عن خالص التقدير للتقرير الشامل الذي أعدته اللجنة (A/48/22).

إن القارة الافريقية بأسرها تتابع باهتمام شديد التطورات الهامة التي تدور على الساحة السياسية في جنوب افريقيا. ويحدوها الأمل في أن تثمر جهود التسوية السلمية في تحقيق الاستقرار اللازم والمنشود. كما يحدوها الأمل أن تمثل هذه الدورة آخر مداولات الجمعية العامة حول نظام الفصل العنصري.

وأود أن أذكر هذا المحفل بترحيب القادة الأفارقة الذين شاركوا في القمة الافريقية التي عقدت بالقاهرة في حزيران/يونيه الماضي، باستئناف المفاوضات في إطار أول محفل التفاوض متعدد الأطراف، وبالاتفاق الخاص بموعد إجراء أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل القادم. كما أود أن أبرز تأكيد وعزم دول القارة على دعم كافة الجهود الرامية الى إقامة دولة موحدة ديمقراطية ولا عنصرية، من خلال مفاوضات حقيقية وجدية وصادقة.

إن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورات بالغة الأهمية، مهدت الطريق إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري البغيض. وشهدت هذه السنوات اتجاها متناميا لحل النزاع السياسي في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات السلمية، واتفاقا على ضرورة بذل جميع الأطراف أقصى جهد ممكن من أجل وضع حد للعنف. وقد أدى ذلك إلى إنشاء محفل تفاوضي متعدد الأطراف شاركت فيه مجموعة كبيرة من الأحزاب والتشكيلات السياسية. وتم بالفعل اعتماد عدد من الاتفاقات الهامة. كما أثمرت الروح الجديدة البناءة للمشاركين في المحادثات عن اعتماد قرار تاريخي يقضي بإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي ستكون مهمته الأساسية الإشراف على إقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا، وعلى عملية الانتقال لهذا النظام.

إن اعتماد إنشاء هذا المجلس له مغزى هام، إذ يعتبر أول اشتراك لغالبية شعب جنوب افريقيا على المستوى الحكومي في عملية تقرير المصير وتحديد أبعاد المستقبل. وعلى حد قول الزعيم نلسون مانديلا، فإن المجلس التنفيذي الانتقالي بمثابة تمهيد تاريخي لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة التي سوف تشكل عقب إجراء انتخابات غير عنصرية. كما يعتبر المجلس الآلية المناسبة للتفاعل مع المجتمع الدولي، إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة.

كما تم اعتماد عدد من المبادئ الدستورية الملزمة، لضمان قيام حكومة ديمقراطية تراعي التنوع الإقليمي في إطار حكومة مركزية قوية، بالإضافة إلى تحديد موعد إجراء الانتخابات الحرة للجمعية التأسيسية، المقرر له نيسان/أبريل القادم.

إن الاتفاق بشأن مبادئ الانتقال إلى نظام سياسي جديد في جنوب افريقيا يستند إلى مبدأ صوت واحد للفرد الواحد، يرجع في الأساس إلى النزاهة الشخصية لكل من الزعيم مانديلا والرئيس دي كليرك. فقد كانا يهدفان إلى تحقيق المصالحة بدلا من النظر إلى جراح الماضي، وأظهرا بذلك شجاعة سياسية فائقة يضرب بها المثل، واستحقا عن جدارة جائزة نوبل للسلام، اعترافا بجهودهما ورمزا لمساندة قوى الخير، على أمل تحقيق المساواة وإقامة الديمقراطية في المستقبل القريب في بلد عانى لأجيال طويلة من شراسة التفرقة العنصرية ومن العنف ومن عدم التسامح.

إن التطورات البناءة على الساحة السياسية في جنوب افريقيا كان لها أثرها الإيجابي على اجتماع اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي، اجتمعت اللجنة برئاسة السيد وزير خارجية مصر، واتخذت قرارا تاريخيا بدعوة الدول الافريقية ودعوة المجتمع الدولي بوجه عام، والأمم المتحدة بوجه خاص، إلى الاستجابة بطريقة إيجابية للنداء الذي وجهه الزعيم مانديلا برفع جميع الجزاءات الاقتصادية

المفروضة على جنوب افريقيا، استجابة لأوجه التقدم التي تحققت نحو إرساء الديمقراطية، وذلك لإعطاء الدفعة اللازمة لقوى التغيير الديمقراطي، والمساعدة على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي اجتماع مهيب، اتخذت الجمعية العامة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قرارها ١/٤٨، برفع جميع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا فورا، على أن يرفع الحظر النفطي اعتبارا من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله.

إن الطريق مازال طويلا ومليئا بالمخاطر وتوقعات العنف، ولكن هناك حقيقة ثابتة: لا عودة لنظام الفصل العنصري. فالتطور الذي تم لا رجعة فيه، وستدفع قوى التغيير بمزيد من التطورات في الاتجاه السليم. ربما تستمر حوادث العنف من جانب قوى الرجعية، وربما تقع خسائر في الأرواح نتيجة هجمات واعتداءات بعض قوى الأمن الأهلية والقتلة المجهولين، ولكن العنف السياسي والاغتيالات لن يتمكنا من إخماد التقدم في مسيرة الاستقرار، ولا عودة إلى الوراء.

السيد سيلوما (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لم يكن الكثير منا، نحن المنتمين إلى منطقة الجنوب الافريقي، دون الإقليمية، يتوقع إطلاقا أن يشهد نهاية الفصل العنصري وفتح أبواب الحرية على مصراعيها في جنوب افريقيا بمثل هذه السرعة، وهذا ما جعلنا نستقبل كلمات السيد مانديلا في خطابه أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في أيلول/سبتمبر الماضي عندما قال:

"إن تاريخ زوال نظام الأقلية البيضاء قد تحدد، وتم الاتفاق عليه وإقراره"،

بقدر كبير من التشكك. لذلك كان اعتماد مشروع الدستور المؤقت والقانون الآذن بالانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والذي يشير إلى الطريق المؤدي إلى نهاية الفصل العنصري أمرا جديرا بالترحيب البالغ.

وقد كان لنظام حكم الأقلية البيضاء الاستبدادي في جنوب افريقيا آثار مأساوية على بلدي، الذي هو من أكثر دول الجنوب الافريقي ديمقراطية وحبا للسلام. والهدوء الذي تمتعت به بوتسوانا منذ أن ولدت من جديد عام ١٩٦٦ عندما حصلت على استقلال، تعرض لتهديدات يومية من نظام الأقلية البيضاء. وكلفتنا الغارات المستمرة عبر حدود بلدي خسائر فادحة في الأرواح البشرية وفي تدمير الممتلكات. إلا أن بلدنا بما عرف عنه من طبيعة مسالمة إلى أقصى حد، صمد بصلابة ورفض الاستسلام للاستبداد العنصري.

وفي جنوب افريقيا نفسها شهدنا بعض الأفعال المروعة للغاية المنطوية على أشنع انتهاكات لحقوق الإنسان شهدتها البشرية، وهي تتراوح بين أعمال القتل الجماعي والتعذيب والاحتجاز دون محاكمة. وفي الغالب الأعم تعرض الكثيرون ممن خاطروا بحياتهم وتسللوا في ظلمة الليل عبر الحدود إلى بوتسوانا بحثا عن الملجأ، للمطاردة والقتل بلا رحمة وهم نيام.

هذه هي بعض الأسباب التي جعلتنا نشعر بكل هذه البهجة إزاء التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات الرامية إلى إقامة جنوب افريقيا المسالمة والديمقراطية واللاعنصرية. وقد مثل اعتماد الدستور المؤقت منذ ثلاثة أسابيع، بداية محددة لانتقال ذلك البلد إلى الديمقراطية. وفي غضون أربعة أشهر ستتوج عملية الانتقال هذه بإجراء الانتخابات العامة الأولى اللاعنصرية.

إن الحنكة السياسية التي أبداها قادة جنوب افريقيا من السود والبيض في جهودهم الدؤوبة، ليلا ونهارا، لجمع الأطراف حول مائدة المفاوضات دللت على التزامهم بمستقبل ديمقراطي وغير عنصري لبلدهم الذي مزقه الصراع. ويسرنا أن نشيد بهم على ما تحلوا به من حكمة وجدية. ولكن الأهم من كل شيء أننا نشيد بكل شعب جنوب افريقيا. فالطريق الذي قطعه حتى يصل إلى ما هو فيه اليوم لم يكن سهلا. فقد واجه الكثير من العقبات، ولكنه صمد بفضل إرادته القوية والتزامه الراسخ. لقد بين أبناء جنوب افريقيا للعالم كيف استطاعوا، بالعمل معا بروح التعاون والمصالحة، أن يتساموا فوق الانقسامات السياسية والعداوات التي طالت لقرون عديدة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، فإن إحدى المسائل التي تثير قلقنا العميق هي العنف المتأصل الذي لا يزال يجتاح إجزاء كثيرة من هذا البلد. لقد فقد الآلاف أرواحهم في أبشع أعمال العنف التي تفوق الخيال. ومن الضروري في هذه المرحلة التاريخية أن تضاعف سلطات جنوب افريقيا وجميع الزعماء

السياسيين، الجهود لوقف هذه الفوضى، لأنها من المحتمل أن تدمر عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

إننا نحث بكل قوة جميع الأطراف التي انسحبت من عملية المفاوضات أن تعيد التفكير في مواقفها، وذلك لصالح الانتقال السلمي وللصالح العام لجميع المواطنين في جنوب افريقيا. وبوتسوانا تناشد المجتمع الدولي أن يحث الذين لا يزالون يصرون على الترويج للسياسات التي تقوم على أساس العنصر والخوف، على أن يحترموا إرادة الأغلبية.

إن الدمار الاقتصادي الذي تتعرض له أغلبية الشعب في جنوب افريقيا لا يمكن المبالغة فيه. وسوف تحتاج جنوب افريقيا إلى مساعدة ضخمة بغية رعاية الديمقراطية واستدامتها في البلاد. إننا نناشد جميع الأمم أن تسهم بسخاء في المهمة الضخمة، مهمة التعمير الاجتماعي - الاقتصادي، حتى تستطيع جنوب افريقيا الجديدة التي ستنشأ قريبا أن تحقق التطلعات المحبطة لشعبها.

السيد موسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا مدرجة في جدول الأعمال الدولي منذ أكثر من أربعة عقود. وخلال تلك المدة، لم تدخر الأمم المتحدة جهدا في معارضتها المتحمسة لشبح الفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة ضد الإنسانية. وقد بذلت الأمم المتحدة حقا جهودا عديدة لتحقيق القضاء التام على الفصل العنصري.

ففي عام ١٩٨٩، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة، قرارا يتضمن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، وتم الاتفاق على مبادئ توجيهية مفصلة، تحدد المعالم التي بموجبها يعمل المجتمع الدولي على تفكيك نظام الفصل العنصري. ونحن الآن نمر بمرحلة نفذت فيها أحكام ذلك القرار، ويشهد على ذلك الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية لإزالة مجموعة من الجزاءات وأنواع الحظر المفروضة على جنوب افريقيا.

واليوم، وعلى نحو يخالف المناسبات السابقة، نجتمع لكي نتناول مسألة القضاء على الفصل العنصري في ظل ظروف جديدة تتميز ببداية العد التنازلي لتحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا. لقد أصبح ذلك ممكنا بالموافقة في جنوب افريقيا على أربعة قوانين توفر الأساس للتحول السلمي إلى الديمقراطية في هذا البلد. وتتصل هذه القوانين بالمجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وهيئة الإذاعة المستقلة. وقد تلى هذه القوانين الأربعة الموافقة على دستور مؤقت يتضمن قانونا لحقوق الإنسان وأحكاما خاصة بالمحكمة الدستورية، وتحديد يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعدا لإجراء الانتخابات الديمقراطية الجديدة. هذه التطورات الإيجابية وضعت جنوب افريقيا على عتبة عصر ديمقراطي جديد.

ومن ثم رحبت حكومة جمهورية زامبيا بحرارة، بتوقيع دستور ديمقراطي جديد من جانب ٢١ حزبا سياسيا في جنوب افريقيا، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، في مركز التجارة العالمي في جوهانسبرغ. وسجل توقيع هذا الدستور نهاية عصر قديم وبداية عصر جديد يمثل النهاية التي فات موعدها لـ ٣٠٠ سنة من حكم الأقلية البيضاء. ولذلك فإننا نشيد بشعب جنوب افريقيا قاطبة على هذا الاتفاق الذي يعد معلما تاريخيا، والذي يمهد الطريق للمشاركة الكاملة لشعب جنوب افريقيا كله في اختيار حكومته يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

وقد أدركنا منذ البداية أن المفاوضات التي تؤدي إلى وضع دستور جديد لن تكون سهلة بعد كل هذه السنوات الطويلة من عدم الثقة المتبادل. ولذلك فإننا نتوجه بإشادة في محلها للمفاوضين الذين عملوا ساعات طويلة، ومحبطة أحيانا، للتوصل إلى هذه النتيجة. نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخاص للمجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، ولأفرقة التفاوض الحكومية في جنوب افريقيا، ولرئيس المجلس الوطني الافريقي، السيد نلسون مانديلا، وللرئيس فريدريك دي كليرك على الحنكة السياسية الناضجة التي أبدوها أثناء عملية المفاوضات الصعبة.

إن زامبيا التي كانت دائما في طليعة النضال ضد نظام الفصل العنصري منذ أن حققت استقلالها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ تعلق أهمية خاصة على هذه المناقشة المتعلقة بالقضاء على الفصل العنصري، وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون هذه آخر مرة تناقش فيها الجمعية العامة بصفة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، هذه القضية.

وتقديرا للتطورات الإيجابية التي بدأت تتكشف في جنوب افريقيا، واستجابة للنداءات التي تقدم بها السيد نلسون مانديلا رئيس المجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، قرر المجتمع الدولي، عن طريق قرار الجمعية العامة ١/٤٨ المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا، فيما عدا الجزاءات المتعلقة بحظر الأسلحة والمواد النووية، والتي فرضها مجلس الأمن. وليس هناك أي شك على الإطلاق في أن رفع هذه الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا سيسهم إلى حد بعيد في رفع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء مجتمع جنوب افريقيا المحرومين الذين كانوا حتى اليوم يتعرضون للقمع ويمنعون من ممارسة حقهم في التصويت، وبالتالي في معالجة وعكس اتجاه أوجه التباين الصارخ الذي جلبه نظام الفصل العنصري البغيض.

بيد أن وفدي يدرك أن الأبعاد الضخمة لمشكلة إصلاح الاختلال القائم بين الأقلية البيضاء المتميزة حاليا والأغلبية غير البيضاء، تتطلب التزاما تاما من جانب الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا، بعد إنشائها، بحل تلك المشكلة. والواقع أنه ستكون هناك توقعات عالية، وخاصة فيما بين السود الذين حرموا من أية فرص اقتصادية خلال عصر الفصل العنصري، في تحقيق أسلوب حياة كريم وأفضل. وبالتالي هناك حاجة حتمية لأن يساعد المجتمع الدولي شعب جنوب افريقيا في التعمير الاقتصادي لبلاده، وأن يضمن أن تبدأ جنوب افريقيا الجديدة وجودها على أساس اقتصادي واجتماعي متين.

واليوم، يركز المجتمع الدولي اهتمامه على الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وبغية تحقيق هذا الهدف، نؤيد زيادة عدد المراقبين الدوليين في جنوب افريقيا، باعتبار ذلك أحد التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في إطار التزامه وعزمه المتواصلين على إنهاء الفصل العنصري. ولا يمكن التأكيد بالقدر الكافي على أهمية دور المراقبين الدوليين، وزامبيا، التي اكتسبت خبرة في استخدام المراقبين الدوليين خلال الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، والتي جاءت بحكومة جديدة، يمكنها أن تقول بثقة إن المراقبين الدوليين يضطلعون بدور فريد في الانتخابات في أي بلد يختار الترحيب بهم.

ويصدق ذلك بصفة خاصة على جنوب افريقيا وهي بلد له معتقدات سياسية وإيديولوجية محددة تحديدا دقيقا وراسخة الجذور - بلد - إن جاز لي أن أضيف - تبطئ الريبة السياسية فيه خطى العملية السياسية.

ونحن نعلم من تجربتنا أن المراقبين الدوليين يضفون الشرعية على نتائج الانتخابات بصورة نهائية بمجرد أن يعلنوا أن الانتخابات حرة ونزيهة، وليس هناك مكان تكتسي فيه هذه الشرعية أهمية أو مكانة أكثر مما تكتسيه في جنوب افريقيا. ووزع المراقبين الدوليين يمثل في حد ذاته أحد تدابير بناء الثقة بالنسبة لكل الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات

وللمراقبين الدوليين أهمية أيضا لسبب آخر. فأغلبية سكان جنوب افريقيا - السود والأقليات غير البيضاء الأخرى - سيدلون بأصواتهم للمرة الأولى في تاريخ بلدهم، في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وسيصوتون من أجل الديمقراطية والمساواة. والعديد منهم يجهلون إجراءات العملية الانتخابية وشروطها، وسيحتاجون الى من يثقفهم بشأن عملية التصويت. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نفهم كيف يمكن أن يؤدي العدد الصغير المقترح من مراقبي الأمم المتحدة - ٥٠٠ مراقب - الخدمات اللازمة لإنجاز هذه المهمة، في بلد مثل جنوب افريقيا على هذه الدرجة من المساحة الشاسعة والظروف المعقدة. ونحن نحث الأمم المتحدة على إيفاد ٠٠٠ ٢ مراقب للقيام بهذه المهمة الهامة من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية.

ولن يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جنوب افريقيا إلا في جو من السلم والهدوء. ومن ثم، فمن الحتمي، أن يبدأ جميع أبناء جنوب افريقيا في تهيئة بيئة ثقافية ديمقراطية، بإظهار التسامح السياسي، وبوضع حد للعنف الذي لا يزال يتسبب في خسائر جسيمة من حيث إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات. وينبغي إدانة حوادث العنف المزعومة التي يرتكبها السود ضد السود، والتي هي في واقع الأمر من تدبير قوى ثالثة تعارض استئصال شأفة الفصل العنصري.

إن مسألة العنف في جنوب افريقيا مسألة جادة وخطيرة. وإذا لم يتم احتواؤها في هذه الأيام الأخيرة للفصل العنصري، فإنها ستتواصل في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري، وستكتسب زخما ذاتيا وستتخذ بذلك شكل بيئة ثقافية مدمرة في جنوب افريقيا. وستكون مضاعفاتها على جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية مروعة الى حد لا يمكن

تصوره، ولكن يكفي أن نقول إنها ستمثل عبئا كبيرا على بناء الدولة في هذا البلد العظيم.

ومن ثم، يتعين أن تتصدى السلطات في جنوب افريقيا بحزم لمسألة العنف لأن هذه السلطات تقع عليها المسؤولية الأولى عن حكم هذا البلد على نحو يضع حدا لأعمال العنف الجارية. وعليها أن توفر الحماية لأرواح كل سكان جنوب افريقيا ولأمنهم وممتلكاتهم في جميع أرجاء البلاد. وتقع على حكومة جنوب افريقيا مسؤولية حكومية وأدبية عن تسليم المسؤولين عن أعمال العنف للعدالة.

ويهيب وفدي أيضا بكل الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال العنف، ويدعو جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني الى إعادة إعلان التزامهم بعملية التغيير السلمي، والإسهام في تحقيق أهداف هذا الاتفاق. كما نناشد كل الأطراف في جنوب افريقيا، بما في ذلك الأطراف التي لم تشارك مشاركة كاملة في المحادثات المتعددة الأطراف، أن تحترم الاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات، وأن تعيد الإعلان عن التزامها بالمبادئ الديمقراطية، وتشارك في الانتخابات، وتحسم القضايا المعلقة بالوسائل السلمية وحدها.

ونهيب بكل سكان جنوب افريقيا ذوي العقائد والمذاهب السياسية المختلفة أن يدركوا أن عليهم جميعا أن يهتموا بالمصالحة الوطنية فيما يسلكون الطريق المؤدي الى جنوب افريقيا جديدة. أما النزعة القومية المتطرفة بأي شكل كانت فلن تساعد جنوب افريقيا في شيء؛ وليس من شأنها إلا تدمير هذا البلد.

وفضلا عن ذلك، يؤيد وفدي التدابير التي اتخذها الأمين العام من أجل تعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. ونحن نثني أيضا على الأمين العام لوزعه مراقبين إضافيين في جنوب افريقيا، للنهوض بأغراض اتفاق السلم الوطني، وعلاوة على ذلك، نثني على الدور المستمر الذي يضطلع به مراقب منظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي، الموزعون في جنوب افريقيا.

ولئن كان من الواضح أن الفصل العنصري يلفظ أنفاسه الأخيرة، فمازلنا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التحلي باليقظة إزاء التطورات في جنوب افريقيا حتى يكفل إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية على نحو يخلو من العقبات، مما يضمن الى حد كبير استتباب السلم والهدوء الاقليميين في المنطقة التي ينتمي إليها بلدي، وهي الجنوب الافريقي.

وفي هذا الصدد، تود زامبيا أن تناشد المجتمع الدولي أن تواصل مساعدة حركات التحرير الحالية، حتى بعد أن تتحول الى أحزاب سياسية. فهذه المنظمات ستواجه مشاكل جسيمة في معرض تحولها من شكل معين من وجودها الى شكل آخر. ونعتقد أنه، مثلما استمر تقديم المساعدات الى المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا بعد أن أصبحت حزبا سياسيا خلال فترة الانتقال، يجب أن يطبق نفس المبدأ على حركات التحرير في جنوب افريقيا. فالسحب المفاجئ للدعم المالي من أحزاب سياسية مثل المؤتمر الوطني الافريقي سيضعها في مركز ضعيف وهي تستعد لتحمل مسؤوليات أكبر في جنوب افريقيا الجديدة.

وختاما، أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره السديد الوارد في الوثيقة A/48/467 المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، والمعنون "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية". وأثنى عليه أيضا لتقريره، الوثيقة A/48/524 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، بعنوان "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي". يورد التقرير وصفا موجزا للإنجازات الإيجابية العديدة التي تحققت في الميدان التعليمي، لتهيئة السود في جنوب افريقيا للإضطلاع بدورهم في الإدارة السياسية الجديدة في جنوب افريقيا.

وأتوجه بالشكر أيضا لصاحب السعادة السفير ابراهيم غمبري، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وللجنته، على العمل الممتاز الذي اضطلعا به. ونريد أن نتقدم بالتقدير وبفائق الشكر لشعب جنوب افريقيا على شجاعته، ولمنظمة الوحدة الافريقية، ودول خط المواجهة، والكنائس والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي، على الدعم الأدبي والمالي والمادي المتواصل الذي قدمته لأبناء جنوب افريقيا أثناء عقود الفصل العنصري الأربعة. وأخيرا وليس آخرا، أتقدم بالشكر للسفير نياكيي، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صباح الثلاثاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية جدول الأعمال التالية: البند ٤٤ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ"، الذي قدم بشأنه مشروع قرار في الوثيقة A/48/L.47؛ والبند ٣٨ من جدول الأعمال، "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية"؛ والبند ٣٩ من جدول الأعمال، "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي".

وعصر الثلاثاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية البنود التالية: البند ٣٤ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط"، الذي قدمت بشأنه مشاريع قرارات في الوثائق A/48/L.32 و L.34 و L.46؛ والبند ١٥١ من جدول الأعمال، "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة"، الذي قدم بشأنه مشروع قرار في الوثيقة A/48/L.19/Rev.1؛ والبند ٨ من جدول الأعمال، "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال"، للنظر في الطلب المقدم من استراليا لإعادة النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال، والوارد في الوثيقة A/48/749.

وعصر الخميس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الأولى.

صباح الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ستنظر الجمعية في البند ٤٢ من جدول الأعمال، "الحالة في البوسنة والهرسك".

وفيما يتعلق بالإسبوع القادم، ستتناول الجمعية صباح الإثنين، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تقارير اللجنة الثالثة.

بالنسبة لجدولة بنود جدول الأعمال الأخرى المعلقة رهن نظر الجمعية العامة فيها في جلساتها العامة، ستنشر البنود المتبقية في "اليومية"، وستتناولها الجمعية عند توفر الوثائق ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد الممثلين مرة أخرة مراعاة دقة المواعيد. ذلك أن ممارساتنا المعتادة تقضي بانتظار ثلاثة متكلمين على الأقل من المتكلمين المقيدين على القائمة في أية جلسة، ولكن عندما يتأخرون، وبخاصة عندما تكون القاعة خالية، يكون من الصعب البدء في الاجراءات. وكما يعلم الأعضاء، بلغت الجمعية ذروة عملها، وفقا لجدولها الزمني، بورود تقارير اللجان للنظر فيها مع وجود بنود أخرى متبقية من جدول الأعمال، ولهذا فإننا نحتاج الى استخدام الوقت المتاح لنا استخداما أفضل.

البند ٣٨ (تابع) و ٣٩ (تابع) من جدول الأعمال

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/48/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/48/43)

(ج) تقارير الأمين العام (A/48/467 وAdd.1 و A/48/523 و A/48/691)

(د) تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/48/657)

(هـ) مشاريع القرارات (A/48/L.29، و A/48/L.30، و A/48/L.31/Rev.1، و A/48/L.36)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/524)

(ب) مشروع القرار (A/48/L.37)

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

قبل أقل من ثلاثة أشهر، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حظينا بشرف الاستماع الى السيد نلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، وهو يخاطب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من هذه المنصة ذاتها، بشأن تقدم عملية الانتقال في جنوب افريقيا.

وصف السيد مانديلا بعبارات قوية التراث الاقتصادي للفصل العنصري الذي خلف ملايين البشر في فقر مدقع دون عمل أو مأوى، وناشد المجتمع الدولي إنهاء الجزاءات الاقتصادية، وحث الحكومات والشعوب على أن تتجاوب مع التقدم التاريخي صوب الديمقراطية، وأن تعطى دفعة إضافية لهذه العملية بالمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار والتقدم الاجتماعي.

وبالتالي، اتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو الى رفع الجزاءات الاقتصادية. والنمسا، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى كثيرة، نفذت هذا القرار منذ ذلك الحين باتخاذها القرارات الوطنية اللازمة.

ولكن رفع الجزاءات الاقتصادية لا يشكل إلا خطوة أولى فقط. وهناك حاجة الى مشاركة فعالة متواصلة من جانب المجتمع الدولي في تقديم المساعدات الاقتصادية الى جنوب افريقيا الجديدة. وضحايا الفصل العنصري لديهم، وعن حق، تطلعات كبيرة مشروعة في أن النظام الديمقراطي الجديد يعني بالنسبة لهم تقدما اقتصاديا واجتماعيا ملموسا. ويرى وفد النمسا أن الاقتصاد النشط المزدهر سييسر عملية الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ولهذا ستسعى النمسا جاهدة الى الإسهام في إرساء الأسس الاقتصادية - الاجتماعية اللازمة لتحقيق ديمقراطية مزدهرة، باستخدام القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

عندما تكلم السيد مانديلا في هذه القاعة، كان قد تم التوصل الى اتفاقات تتعلق بانشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، ولجنة الانتخابات المستقلة، ولجنة الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة، وحُدد تاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موعدا لإجراء الانتخابات العامة. بيد أن المفاوضات بشأن الدستور المؤقت والقانون الانتخابي كانت لا تزال معلقة. وبعد شهرين من ذلك، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سُويت أخيرا هذه المسائل الحيوية بطريقة مرضية.

وأعد الدستور الانتقالي لكي يتيح لجميع الأحزاب ذات الشعبية الواسعة فرصة كافية لإسماع أصواتها والإسهام بآرائها. ولذلك، فإننا نحث الأحزاب التي لم تشارك مشاركة تامة في المحادثات متعددة الأحزاب أن تلتزم بمبادئ الدستور الانتقالي وأن تساهم في العملية الديمقراطية التي يحددها القانون الانتخابي وأن تشارك في الانتخابات.

إن الإنشاء الفعال للمجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر لهو علامة مشجعة أخرى ودلالة على الاكتمال الناجح لعملية تعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يركز اهتمامه على تقديم المساعدة للبلد في عملية تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنصفة.

وهناك الكثير مما ينبغي إنجازه بعد. إن المواطنين الذين حرموا حق التصويت في الماضي ينبغي إطلاعهم على الإجراءات الديمقراطية، وهذه يجب أن تكون الطرق التي تضمن وصول جميع المؤهلين للتصويت الى صناديق الاقتراع، وينبغي مراقبة الانتخابات من جانب المراقبين الدوليين، وخصوصا في المناطق الحساسة حيث أن بمقدور المحكمين المحايدين تعزيز ثقة جميع الأحزاب المعنية بنزاهة العملية الديمقراطية. وهناك حاجة حاسمة لإكمال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا. وتأمل النمسا أن يجري تعزيز بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في القريب العاجل. وإدراكا من حكومة بلادي لعدم توافر موظفي الأمم المتحدة، عرضت تقديم عدد من المواطنين النمساويين للإضطلاع بهذه المهمة وهي على استعداد لإرسال مراقبين للانتخابات الى جنوب افريقيا.

إن العنف السياسي والترهيب يشكلان تهديدا يطغي على العملية الانتخابية ويعرضان للخطر العملية الانتقالية كلها في جنوب افريقيا. وينبغي وقف الكراهية العنصرية والقتل المتعمد. والمحاكمة العاجلة للشخصين اللذين اغتالا السيد كريس هاني وإدانتهما كانت علامة إيجابية. ونحث جميع الأطراف على أن تتوقف عن ارتكاب الأعمال التي من شأنها أن تحرض على العنف وأن تبذل قصارها لمحاربة العنف بأشكاله كافة.

والشهور المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل جنوب افريقيا. فهذه الشهور يمكن أن تحمل في طياتها الديمقراطية الحقة وقيام جنوب افريقيا تكون في سلام مع ذاتها، أو يمكن أن تصبح فترة من

العنف المكثف حيث أن بعض المجموعات تستخدم كل الوسائل المتوفرة لها من أجل تقويض عملية الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية في اللحظة الأخيرة. وإننا على ثقة بأن الناخب في جنوب افريقيا سيقدم استجابة واضحة لهذا الخيار.

إن جائزة نوبل للسلام التي منحت بصورة مشتركة للرئيس دي كليرك والرئيس مانديلا ترمز الى عكس التيار من نظام الفصل العنصري الظالم الى التعاون في كنف الديمقراطية. إن النمسا، بصفتها دولة عضوة تعتز بالمساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة لهذا النضال من أجل كرامة الانسان وحقوق الانسان والقيم الديمقراطية على مدى عقود.

وإننا لنتطلع الى دورة العام المقبل للجمعية العامة بمشاركة وفد من جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية حيث لا تكون هناك مناقشة مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا. وفي غضون ذلك، فإننا لن نألو جهدا في سبيل أن يصبح وعد المستقبل واقعا ملموسا. وكما قال نيلسون مانديلا في أوسلو "فليبزغ فجر عهد جديد".

السيد غلبر (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تأتي المناقشة هذا العام في لحظة تاريخية في جنوب افريقيا. إن ٣٠٠ عام من الهيمنة السياسية التي احتكرها البيض أذنت بالمغيب في بداية هذا الشهر عندما بدأ المجلس التنفيذي الانتقالي متعدد الأعراق الاضطلاع بالإشراف على الأنشطة الحكومية الرئيسية.

لقد اتسم هذا العام بتطورات مثيرة، وهي تطورات كانت تبدو غير محتملة قبل فترة وجيزة فقط. إن جمود الماضي ومآخذه أفسحا المجال لبروز روح جديدة من التقدم والأمل بالمستقبل، وكون جنوب افريقيا تقف على مشارف ديمقراطية لا عرقية يعد دليلا على شجاعة ومثابرة شعب جنوب افريقيا وقادته.

لقد كان هذا العام بالنسبة لجنوب افريقيا عام انتصارات ومآسي. فالمحادثات متعددة الأحزاب، التي استؤنفت في نيسان/ابريل، توجت أخيرا بإبرام اتفاقات على وضع الدستور الانتقالي ولائحة الحقوق وبعض الركائز الأساسية الأخرى لانتقال جنوب افريقيا نحو ديمقراطية لا عرقية. وبإمكان شعب جنوب افريقيا بأسره أن يفخر بهذه الإنجازات. ففي مواجهة التحديات وأعمال العنف الأخرى من جانب أولئك المصممين على تقويض العملية الديمقراطية، تابع زعماء جنوب افريقيا السير قدما بالمفاوضات وتوصلوا الى اتفاق على إقامة نظام قياسي يوفر الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس.

في تموز/يوليه حدد المفاوضون شهر نيسان/ابريل موعدا لإجراء أول انتخابات غير عرقية. ويجري الآن الإعداد للانتخابات والحملات الانتخابية. ونهيب بجميع الأطراف التي لم تختر لحد الآن المشاركة في العملية أن تنضم اليها. إن المشاركة ستضمن صوتا في تشكيل الدستور النهائي والمستقبل السياسي لجنوب افريقيا. لقد أوضحنا ما نتوقعه وهو أن جميع الأطراف سوف تحترم هذه الاتفاقيات التفاوضية التي تم التوصل اليها في فترة ما قبل الانتخابات. في هذا الإطار سوف ندعم جنوب افريقيا الجديدة.

إن تعزيز عملية التحول الديمقراطي لجنوب افريقيا سيتطلب نموا اقتصاديا، ودعمنا لعملية الانتعاش الاقتصادي لجنوب افريقيا لا لبس فيه. ففي أيلول/سبتمبر طالب الرئيس الأمريكي كلنتون الحكومات الأمريكية المحلية وحكومات الولايات المتحدة بأن تلغي عقوباتها الاقتصادية. وكانت الاستجابة عارمة. وهناك أكثر من النصف رفعت العقوبات بالفعل؛ وسيحذو آخرون حذوها. وفي الشهر المنصرم، وقع الرئيس تشريعا يمكن حكومة بلادي من توسيع دعمها على نحو أكبر للتحول السياسي والاقتصادي لجنوب افريقيا. والمهمة التي قام بها مؤخرا وزير التجارة براون الى جنوب افريقيا دليل على التزامنا بدعم المرحلة الانتقالية.

لكن برغم هذه التطورات الإيجابية، عصفت المأساة بحياة العديد من سكان جنوب افريقيا هذا العام. فقد قضى أكثر من ٣٠٠٠ جنوب افريقي نحبهم ضحية العنف الإجرامي والسياسي. واغتيال زعيم المؤتمر الوطني الافريقي يذكر جميع سكان جنوب افريقيا بهشاشتهم إزاء العنف. ونحن كأمريكيين نشعر بالحزن إزاء سقوط مواطنة أمريكية ضحية التخريب الناتج عن العنف في جنوب افريقيا. إن إيمي بيهل، الطالبة الأمريكية بمنحة من فولبرايت، اغتيلت بوحشية في بلدة تقع بالقرب من كيب تاون.

إننا والمجتمع الدولي نناشد الجميع في جنوب افريقيا أن يضعوا جانبا خلافاتهم الحزبية وأن يعملوا معا لكبح جماح العنف. فالجو الذي يسوده الخوف وانعدام الثقة يتناقض مع روح المصالحة المطلوبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/ابريل القادم - الهدف الذي أيده كرس هاني وإيمي بيهل على السواء.

ويسرنا أن جميع أبناء جنوب افريقيا يرحبون بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وأود أن أذكر بصفة خاصة الأثر الهام الذي كان لبعثة الأمم المتحدة لمراقبي السلم في جنوب افريقيا. إن أولئك المراقبين، بتنسيق مع مراقبين من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث، تفادوا حوادث عنف عديدة، وبالتالي أسهموا في السلم في جنوب افريقيا. ونحن ندعو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الى الموافقة بسرعة على التمويل اللازم لخمسين مراقبا إضافيا من مراقبي السلم.

إننا نتطلع الى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة في انتقال جنوب افريقيا، في الوقت الذي تتقدم فيه العملية الانتخابية. وسندعم الأمم المتحدة في توفير عدد كاف من المراقبين لرصد العملية الانتخابية والمساعدة على ضمان إجراء الانتخابات في مناخ حر ومنصف قدر المستطاع.

وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص الى الدور الأساسي الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها، السفير ابراهيم غمبري، ممثل نيجيريا. لقد عززت اللجنة، تحت قيادته، المناخ الإيجابي الذي مكن الجمعية العامة من اعتماد القرار الشامل هذا العام بتوافق الآراء. وكما كان الحال في الماضي، فإن النهج المنصف والجاد الذي اتبعه السفير غمبري كان ديناميا في بلورة رأي دولي موحد بشأن التطورات في جنوب افريقيا. وبينما تطرح جنوب افريقيا أخيرا ماضيها العنصري وراء ظهرها وتصبح ديمقراطية غير عنصرية ورشيدة، نتطلع الى مشاركة السفير غمبري في العام المقبل في مراسم إنهاء أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

هذه حقا لحظة حاسمة في تاريخ جنوب افريقيا. وبانتخابات شهر نيسان/أبريل المقبلة ستتخذ جنوب افريقيا خطوة أخرى في المسيرة الطويلة نحو ديمقراطية غير عنصرية. والولايات المتحدة تشارك المجتمع الدولي في الاحتفال بذلك الإنجاز.

ويجب علينا الآن أن نهتم معا بالمستقبل. والأمر يتطلب وضع خطة جديدة. وبعد أن أنجزنا ما نحتفل به اليوم، فلنكرس أنفسنا لما سيحدد مستقبلنا.

السيدة ديزيل (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الإثنتي عشرة أعضاء المجموعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وجامايكا، وكمنولث جزر البهاما، وكمنولث دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وجمهورية غيانا، وبلادي، جمهورية ترينيداد وتوباغو.

في عام ١٩٤٨، عندما اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي مثل علامة بارزة في سعي المجتمع الدولي نحو تحقيق الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية للجميع، فإن سلطات جنوب افريقيا في ذلك الوقت لم تؤيد اعتماد النص. وأعرب ممثل جنوب افريقيا آنذاك عن شكه في:

> "الحكمة من إعلان من شأنه أن يحترم عند انتهاكه وليس عند مراعاة أحكامه".
> (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، الجلسات العامة، الجلسة ١٨٢، ص ٩١٠)

وكان تاريخ حكم الفصل العنصري في جنوب افريقيا في العقود التي تلت ذلك، في واقع الأمر، تعبيرا عمليا عن رفض تام للإعلان العالمي، روحا ونصا.

واليوم، بعد مرور ٤٥ عاما على اعتماد الإعلان، تبدأ جنوب افريقيا رحلة جديدة، رحلة مليئة بتوقعات كبيرة وأمل في حياة أفضل، وإن كان يعكر صفوها بعض القلق بشأن المستقبل. ومع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الدستور المؤقت الذي يوفر إطارا لانتقال البلاد الى دولة موحدة ديمقراطية وغير عنصرية أصبح زعماء جنوب افريقيا الحاليين والمقبلين ملتزمين بنفس مبادئ الإعلان العالمي التي أدمجت مؤخرا في قوانينهم، والتي يجب أن تكون الآن أداة لا غنى عنها من أدوات الحكم.

وترحب الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الكاريبية بالتقدم المطرد في العملية الانتقالية في جنوب افريقيا، بما في ذلك الافتتاح التاريخي للمجلس التنفيذي الانتقالي، يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٣. إن هذا المجلس التنفيذي واللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة تتطلب جميعا الدعم والتنسيق التامين من جانب السلطات الحكومية والزعماء السياسيين، والسكان بشكل عام إذا أريد لها أن تكون فعالة في توفير الإنصاف وتساوي الفرص في العملية الانتخابية. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على أن تقدم دعمها وتعاونها لصالح السلم والاستقرار، ونشجع الذين لم يشاركوا بعد في المرحلة الراهنة من العملية الانتقالية على الدخول في الزمرة والمشاركة بشكل كامل في الانتخابات غير العنصرية الأولى للبلاد، المقرر إجراؤها يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

إن أعمال الإرهاب التي ترتكبها مجموعات وكيانات سياسية منظمة، والتي يصاحبها تهديد بإمكانية الانفصال عن جنوب افريقيا، يمكنها أن تهدم المجتمع المدني والديمقراطي الذي يسعى معظم أبناء جنوب افريقيا الى بنائه. ولذلك تؤيد دول المجموعة الكاريبية النداء الوارد في مشروع القرار A/48/L.29، الموجه الى سلطات جنوب افريقيا، لتقديم مرتكبي أعمال العنف الى المحاكمة. كما نؤيد النداء الموجه الى جميع الأطراف والكيانات الأخرى، للإسهام في تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني لعام ١٩٩١، واتخاذ التدابير سعيا الى إعادة الإدماج السلمي لما يسمى بالأوطان في جنوب افريقيا.

لا تزال مسألة العنف من بين المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لنجاح عملية الانتقال. وهذه النقطة لا تغيب عن بال الذين ينوون عكس النجاحات المحققة فعلا. لقد أثبتت تقارير لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا بالوثائق، العلاقة القائمة بين التقدم في عملية التفاوض المتعددة الأطراف وزيادة حوادث العنف. ومن المؤسف، أن أكثر من ستمائة فرد قتلوا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣، في أعقاب إعلان تاريخ إجراء الانتخابات العامة غير العنصرية، بالمقارنة بمتوسط شهري بلغ ٢٣١ حالة وفاة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣. والاغتيال المأساوي لكريس هاني عضو المؤتمر الوطني الأفريقي في نيسان/أبريل ١٩٩٣ يمكن النظر إليه أيضا في ضوء هذا.

إن موثوقية ومصداقية الموكول إليهم الدفاع عن القانون، على قدر بالغ من الأهمية بالنسبة للمناخ السياسي وفعالية الآليات التي أنشئت بمقتضى اتفاق السلم الوطني، والأجهزة الانتقالية التي أقرتها العملية التفاوضية المتعددة الأطراف. وفي هذا الشأن، فإن الأنباء الأخيرة عن وقوع حوادث تورطت فيها قوات الشرطة والأمن، بما في ذلك الأنباء التي وردت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ عن توزيع قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا أسلحة هجومية متقدمة على المزارعين البيض، تثير قلقا عميقا.

فضلا عن ذلك، وكما هو موثق في التقرير الأولي لعام ١٩٩٣ لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الأفريقي التابع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان لا تزال مستمرة. ووفقا للتقرير، حدثت في الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه ١٩٩٣، ٢٥ حالة وفاة لأفراد تحتجزهم الشرطة؛ وأكملت ٩٠ محاكمة سياسية خلال تلك الفترة، بالإضافة الى ٨١ حالة كانت لا تزال مستمرة بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛ كما تم تحديد ٤٩ شخصا بوصفهم سجناء سياسيين مؤهلين للإفراج عنهم، على أساس المعايير المستخدمة بواسطة لجنة الفحص المشتركة المنشأة في ١٩٩٢.

ونظرا لخطورة الأحداث التي جرى وصفها في التقرير الحالي (A/48/22) الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما يتعلق بقوات الشرطة والأمن، وعلى ضوء تصاعد العنف، بما في ذلك العنف ذو الطابع السياسي والاقتصادي، وحالة حقوق الإنسان الحالية في البلد، فمن دواعي الأسف أن سلطات جنوب أفريقيا ترفض بشكل متكرر طلبات الفريق العامل المخصص التابع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل زيارة البلد. وإننا نحث سلطات جنوب افريقيا على الاستفادة الكاملة من المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الهيئات العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة الى الدول في ميدان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه من المزمع، في إطار برنامج العمل للعقد الثالث المقترح لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، تقديم المساعدة التقنية الى جنوب افريقيا خلال فترة الانتقال وما بعدها، وذلك عن طريق مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

واعترافا بالخطوات الواسعة الهامة المتخذة في إطار العملية السياسية نحو إقامة جنوب افريقيا حرة وغير عنصرية وديمقراطية، حول الكفاح العالمي ضد الفصل العنصري محور اهتمامه الى مساعدة الإغلبية من السكان في استعدادها من أجل العملية الانتخابية الوشيكة، والعيش في كنف مجتمع ديمقراطي غير عنصري. ويجري إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي تواجه الأمة. وفي هذا الصدد، تلمح الاحصاءات القاتمة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى حجم المشكلة التي ينبغي معالجتها. وتشير اللجنة الخاصة، نقلا عن مصادر مختلفة، الى أن ٩٠ في المائة من السكان السود في جنوب افريقيا يعيشون تحت حد الكفاف؛ وأن ٤٦ في المائة من قوة العمالة إما تعاني من البطالة أو تشارك في أعمال القطاع غير الرسمي؛ وأن البيض في جنوب افريقيا يحق لهم أكثر من ضعف المبلغ المخصص للسود من النفقات على الرعاية الصحية للفرد؛ وأن عدد الذين لديهم كهرباء في منازلهم لا يتجاوز نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من السود؛ وما يقرب من ١,٥ مليون أسرة في جنوب افريقيا بدون مأوى.

وتحيي الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية الجهود التي تبذل الآن من خلال منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة بعض هذه التحديات الضخمة. وللمجتمع الدولي دور تكميلي حاسم ينبغي أن يؤديه في تحويل مجتمع جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد، تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا إسهامها البناء، بالتعاون مع مراقبين من منظومة الوحدة الافريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي والهياكل المعنية في جنوب افريقيا.

إن الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية تؤيد تأييدا كاملا المقترحات التي تقدم بها الأمين العام مؤخرا لرفع مستوى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وتعزيزها وتوسيعها، بما في ذلك إنشاء المنصب المقترح المؤقت لرئيس البعثة، برتبة أمين عام مساعد، ونحث جميع الدول الأعضاء أيضا على أن تعيرها التأييد.

ومع رفع الحظر النفطي مؤخرا عن جنوب افريقيا، تكون جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد قد رفعت. وتنتهز الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية هذه الفرصة لتشيد بالفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، وبالمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، والتي كان عملها في دعم المقاطعة النفطية الدولية أمرا لا غنى عنه. وفي هذه الأثناء، ستواصل دول المجموعة الكاريبية التقيد بالجزاءات العسكرية الى حين رفعها من قبل مجلس الأمن.

وترحب دول المجموعة الكاريبية بالقرار الذي اتخذه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف بإعادة خليج والفيس الى ناميبيا. وما من شك في أن هذا القرار سيرسي الأسس للسلم والثقة المتبادلة والعلاقات الطيبة بين هاتين الدولتين، وينبغي أن يعود بالفائدة على الجميع في المنطقة.

وعلى مر السنين أيدت دول المجموعة الكاريبية بثبات الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وأسهمت فيها بأفضل ما لديها من إمكانات. ونحن الآن سعداء بالتقدم الرائع الذي تم إحرازه في النهوض بالأهداف التي طال انتظارها والمتمثلة في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في ذلك البلد. واليوم، أصبحت العملية الهشة للانتقال صوب الديمقراطية قيد التنفيذ. ونتمنى كل النجاح لأبناء جنوب افريقيا الشجعان الملتزمين حقا بهذه العملية. وفيما يخصنا، سنواصل، من خلال المؤسسات الحكومية الدولية المختلفة التي نحن أعضاء فيها، تأييدنا لهم في سعيهم الى تحقيق أهدافهم النبيلة.

السيد ثاناراجاسينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لا شك في أن العملية التي لا رجعة فيها المتجهة صوب القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية تعد من بين أكثر التطورات إيجابية ومدعاة للترحيب في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبإمكان المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يشعر بالفخر والارتياح إزاء الدور الحيوي الذي اضطلع به في هذه العملية.

إن البيان الذي ألقاه رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، السيد نيلسون مانديلا، هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر كان بليغا في جذب الانتباه الى هذا التطور التاريخي. فقد أشار السيد مانديلا بإيجاز بليغ، في دعوته المجتمع الدولي الى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، الى الكفاح ضد الفصل العنصري. وكما قال:

> "في النهاية، ليس بوسع أي صاحب ضمير أن يقف مكتوف اليدين ولا يفعل شيئا في البحث عن نهاية لجريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية".

إن الموقف المشترك والثابت الذي اتخذه المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري أكمل النضال الشجاع الذي خاضه ضحايا الفصل العنصري. وفي هذا الصدد، كانت الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي في الواقع عنصرا ديناميا في الجهود الجماعية الناجحة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري.

وإن مثابرة المجتمع الدولي والتزامه بدعم هذا الكفاح وجدا ما يبررهما، وهو ما تؤكده التطورات الأخيرة؛ واليوم تقف جنوب افريقيا على عتبة تغيير جوهري.

لقد كانت ماليزيا من أوائل من طرحوا فكرة طرد جنوب افريقيا من الكمنولث، وذلك لبغضنا وكراهيتنا العميقين للفصل العنصري. وبوصفنا عضوا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، عملنا بنشاط، في إطار الأمم المتحدة، للإسهام في مناهضة الفصل العنصري، وما كان آنذاك كفاحا من أجل حكم الأغلبية. وترحب ماليزيا بالتطورات الإيجابية صوب تفكيك نظام الفصل العنصري، وإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للعمل عن كثب مع زعماء جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة البازغة، لتنسيق الجهود الملموسة صوب إقامة حكومة ديمقراطية غير عنصرية.

لقد أتيحت لهذه الجمعية العامة في الأسبوع الماضي فرصة أن تبلغوها رسميا، سيدي الرئيس، بأن المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب افريقيا بدأ عمله، وأنه بالتالي قد تم رفع الحظر المفروض على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا والاستثمار في صناعة النفط. ومن الواضح أن الخطوة الهامة التالية تنطوي على عقد الانتخابات، التي من المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، أي بعد أقل من خمسة أشهر.

ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به خلال الأشهر الخمسة القادمة. فهناك حاجة بارزة الى صون العملية الحالية لضمان أن تبزغ منها جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تكون جميع الأطراف مشاركة في هذه العملية وملتزمة بها. وتناشد ماليزيا أولئك الذين بقوا خارج العملية الحالية أن ينضموا إليها، وأن يعملوا بطريقة سلمية صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة جنوب افريقيا جديدة وموحدة. وهناك حاجة الى إنهاء العنف الذي يمكن أن يعرض للخطر التقدم المحرز حتى الآن. ولدينا من الدروس، المستمدة من المآسي الحالية والماضية، ما يكفي للمساعدة على ردع العودة الى الإنغماس في العنف والتدمير.

إننا نعترف بالمصاعب التي تضعها الظروف السائدة في البلد في طريق الانتخابات الحرة والنزيهة. ولا شك أن وجود عدد كبير من المراقبين الدوليين لا غنى عنه إذا أردنا أن نضمن توفر الثقة في العملية والسماح لشعب جنوب افريقيا بالاقتراع.

إننا شأننا شأن الوفود الأخرى، نقدم دعمنا الكامل للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. ونحن نتفق على أن الأمم المتحدة بحاجة الى أن تبدأ فورا دراسة المتطلبات الخاصة بوظائف وقدرات مراقبي الانتخابات الدوليين في جنوب افريقيا. وينبغي إيلاء الاعتبار الى حقيقة مفادها أنه اذا كان لعملية الانتخابات ككل أن يجري رصدها على نحو فعال، فالوزع يجب أن يبدأ قبل الانتخابات الفعلية بعدة أشهر. وسيكون من الضروري توفير تنسيق فعال مع اللجنة الانتخابية المستقلة، ومع هياكل اتفاق السلم الوطني، ومع المراقبين الدوليين الذين سبق وزعهم.

كان هناك تسليم، في اجتماع قمة الكمنولث الأخير في قبرص، بأن بعثة مراقبي الكمنولث الى جنوب افريقيا، التي ظلت في البلد منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، قدمت إسهاما هام معترفا به على نطاق واسع في عملية اقتلاع جذور العنف، وتحقيق المصالحة بين المجموعات، وضمان عودة اللاجئين، وبدء عملية التعمير الاجتماعي والاقتصادي. وقد أثنى رؤساء حكومات الكمنولث على عمل البعثة ووافقوا على أن تظل في جنوب افريقيا الى ما بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٤، عندما يجري استعراض الحالة بالتشاور مع الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا.

وفي نفس المناسبة، رحب رؤساء الحكومات بالقرار المتخذ على الصعيد المشترك فيما بين الأمم المتحدة والكمنولث، بالتشاور مع الوكالات المانحة الأخرى، بشأن عقد مؤتمر لتنمية الموارد الإنسانية للمانحين الدوليين لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري في أعقاب تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. وقد اعتبروا هذا المؤتمر بمثابة محفل هام لاستعراض احتياجات تنمية الموارد الإنسانية لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري وكوسيلة لضمان

تنسيق محسن فيما بين المانحين. وقد أكدوا على ضرورة مواجهة اختلال المهارات الموروث عن الفصل العنصري، في إطار الديمقراطية غير العرقية القابلة للبقاء. وبالتالي طالبوا جميع الحكومات والوكالات المانحة بتأييد المبادرة. وتعتبر هذه المبادرات وغيرها ضرورية لدعم عملية الانتقال السلمية صوب إقامة جنوب افريقيا الجديدة.

لقد أكد زعماء جنوب افريقيا مرارا وتكرارا على ضرورة ألا تكتفي الأمم المتحدة بإزالة الجزاءات بل عليها أن تبقى مسألة جنوب افريقيا قيد نظرها أيضا. وتؤيد ماليزيا هذا الموقف. وعلى أية حال، ظلت مسألة الفصل العنصري والحكم الديمقراطي في جنوب افريقيا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ولادة المنظمة ذاتها.

وقد يواصل المجتمع الدولي بذل كل ما يستطيعه للمساعدة على احتواء العنف ولدفع عملية الانتقال، ولكن زعماء وشعب جنوب افريقيا وحدهم، بالعمل سويا بروح من الوفاق الوطني، هم الذين يمكنهم ضمان سلم دائم وتقدم مستمر. وإننا ننضم الى الآخرين في مطالبة جميع الأطراف بالإسهام على نحو بناء في عملية الانتقال.

لم ترفع ماليزيا صوتها ضد الفصل العنصري فحسب ولكنها واصلت أيضا، في حدود قدراتها، مساعدة ضحايا الفصل العنصري. وبالإضافة الى ذلك، شجعت ماليزيا العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا، مع اضطلاع القطاع الخاص بدور رئيسي. وستواصل ماليزيا القيام بدور نشيط وإيجابي، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال العملية المتعددة الأطراف - ولا سيما من خلال الأمم المتحدة والكمنولث من أجل تحقيق هدف إقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية.

وإننا نتطلع الى الترحيب بجنوب افريقيا بالكامل في صفوف المجتمع الدولي عند انعقاد دورة الجمعية العامة المقبلة.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما أجرت الجمعية العامة مداولات بشأن الحالة في جنوب افريقيا في هذا الوقت من السنة الماضية، كان هناك شعور عام بالإحباط. مع ذلك، في بداية هذه السنة، أحرز تقدم كبير صوب إقامة جنوب افريقيا الموحدة، وغير العرقية والديمقراطية. لكن العنف استمر، وجرت المفاوضات ببطء.

ويتعين علينا أن نشيد بالأطراف في جنوب افريقيا، الذين لم يفقدوا الأمل، طوال عملية الانتقال الديمقراطية في بلدهم، رغم الحوادث والأزمات. وعلى العكس من ذلك، استمدوا من الحالة طاقة جديدة وشعورا بالعجالة، مما أدى الى تسهيل عملية المفاوضات.

يا لها من مسافة كبيرة قطعناها منذ بدء السنة. في أعقاب الاجتماعات التحضيرية في آذار/ مارس بدأت عملية المفاوضات المتعددة الأحزاب، التي تضم ٢٦ حزبا، في نيسان/ابريل. فلم يسبق حتى ذلك الوقت أن جرت مثل هذه المناقشات السياسية التمثيلية في جنوب افريقيا. وإن استئناف المفاوضات هذا، في إطار جديد، كان انطلاقة حاسمة. وفي الواقع، تقرر في تموز/يوليه، في العملية التفاوضية، أن تعقد أول انتخابات غير عرقية وديمقراطية في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر وافق البرلمان الجنوب افريقي على مبدأ المجلس التنفيذي الانتقالي وعلى ثلاث لجان مستقلة لإعداد الأساس السياسي ولضمان أن تجري انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل في ظل ظروف تتسم بالحياد. وقد تم الاعتراف بنطاق هذين القرارين - ولا سيما من جانب السيد نيلسون مانديلا، كما اتضح في بيانه الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومن جانب الجمعية العامة، التي قررت بالإجماع، في أعقاب بيان السيد مانديلا، رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها ضد جنوب افريقيا.

وقد منح الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، اعترافا بشجاعتهما السياسية والطريق الذي سلكاه، وكتشجيع لهما أيضا، جائزة نوبل للسلام، التي قدمت في أوسلو. ولم يبدد المتلقيان لتلك الجائزة الآمال المعقودة عليهما. فقد أسفرت العملية التفاوضية، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عن اتفاق لا يمكننا أن نصفه إلا بأنه اتفاق تاريخي، بإصدار دستور مؤقت، يمهد الطريق في نهاية المطاف لإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر، والقرار الخاص بإجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل المقبل.

تتمتع الغالبية السوداء الآن، لأول مرة في تاريخ

جنوب افريقيا، بمشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة. وسيتمكن شعب جنوب افريقيا، لأول مرة، من خلال تصويته، من أن يعبر عن رأيه بصراحة ودون قيد يتعلق بالجنس أو اللون.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بالاختتام الإيجابي للعملية التفاوضية المتعددة الأحزاب، التي تعتبر مرحلة حيوية في عملية انتقال جنوب افريقيا سلميا الى مجتمع ديمقراطي حقا.

وإذا كان العد التنازلي في جنوب افريقيا قد بدأ، كما ذكر السيد نيلسون مانديلا، فلا يسعنا أن نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن المرحلة الأخيرة لن تكون صعبة ومليئة بالعقبات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

أولا، لم تشارك بعض الأطراف في عملية التفاوض بأكملها. والاتحاد الأوروبي يحثها على مواصلة إجراء المفاوضات مع الموقعين على اتفاق كيمبتون بارك، وعلى الانضمام الى المجلس التنفيذي الانتقالي واحترام أنظمته وأهدافه احتراما كاملا. كذلك نحثها على الاشتراك في الانتخابات، لأنه يجب على جميع مواطني جنوب افريقيا أن يستعملوا حجرة التصويت ويعربوا عن آرائهم في مستقبل بلدهم.

ثانيا، يتحتم وضع حد للعنف الذي يمزق البلد. لقد شعر العالم بأسره بالصدمة إزاء اغتيال كريس هاني بينما كان يدعو الى العودة الى السلم. كذلك لا يسعنا أن ننسى آلاف المجهولين من ضحايا العنف. وعلى الرغم من أنهم مجهولون، فإن مصيرهم لا يقل مأساوية.

إن فداحة ونطاق ظاهرة العنف هذه يمكن أن يعرضا إنجازات كيمبتون بارك للخطر. لهذا السبب يجب على الفور تنفيذ توصية الأمين العام القاضية بزيادة عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة الى جنوب افريقيا. وقد أوفد الاتحاد الأوروبي الى هذا البلد بعثة هي بعثة مراقبي المجموعة الأوروبية الى جنوب افريقيا، التي تعمل جاهدة، بالتعاون الوثيق مع الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني وبالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة الى جنوب افريقيا وبعثات دولية أخرى، من أجل التقليل من حدة العنف في جنوب افريقيا. بالاضافة الى ذلك، يقوم الخبراء الأوروبيون بالتعاون مع القاضي غولدستون ولجنته، الذي نرحب بالإسهام الذي يقدمه في الكفاح ضد العنف.

وإن كان هناك درس واحد علمتنا أياه عمليات حفظ السلم العديدة التي نظمتها الأمم المتحدة، فهو أن المجتمع الدولي في حالات الصراع لا يسعه أن يحل محل السكان أو الشعوب المعنيين. والمساعدة الدولية، مهما كانت هامة، لا يسعها إلا أن تكون مكملة للارادة السياسية لأولئك المعنيين بغية التغلب على منافساتهم. لهذا السبب يوجه الاتحاد الأوروبي نداء مهيبا وعاجلا الى جميع الأطراف من أجل أن تبذل قصارى جهدها بغية وضع حد للعنف لا سيما عن طريق الالتزام الصارم بأحكام اتفاق السلم الوطني.

والمهم أن تكون الانتخابات التي ستجرى يوم ٢٧ نيسان/ابريل المقبل نجاحا حقيقيا. ومرة أخرى، تقع المسؤولية الرئيسية على شعب جنوب افريقيا نفسه. لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحثه على تأكيد تكريسه للمبادئ الديمقراطية، لا سيما عن طريق كفالة احترام جميع الاتفاقات التي تم التوصل اليها ضمن إطار العملية التفاوضية؛ وعن طريق تسوية الخلافات المعلقة بالوسائل السلمية؛ وعن طريق كفالة حرية النشاط السياسي ورفض أي محاولة من محاولات الترويع خلال الحملة الانتخابية؛ وعن طريق احترام نتيجة الانتخابات الحرة والنزيهة واستمرار العمل من أجل إحلال مجتمع ديمقراطي بعد الانتخابات.

ولكن لا يكفي أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، مهما اتسم ذلك بالمفارقة، إنما يجب أيضا أن يراها الجميع هكذا. والمجتمع الدولي سيضطلع بدور رئيسي في هذا المجال. وإننا نرحب بإيفاد بعثة الأمم المتحدة التحضيرية الى جنوب افريقيا، تلبية لطلب المجلس التنفيذي الانتقالي بإيفاد مراقبين للانتخابات.

لقد كان الاتحاد الأوروبي على علم تام بأهمية العملية الانتخابية وبمراقبتها منذ أن قرر أن يجعل هذا الأمر الهدف الذي ترمي اليه أحد أعماله الأولى. وبغية تقديم المزيد من الدعم للتطور باتجاه الديمقراطية وحكومة الأغلبية في البلد، أنشأ الاتحاد الأوروبي برنامجا منسقا للمساعدة على التحضير للانتخابات ومراقبتها. وتتمثل هذه المساعدة في تقديم النصح، والعون والتدريب التقنيين، فضلا عن مواصلة تقديم المساعدة من أجل تثقيف الناخبين، وتوفير عدد كبير من المراقبين الأوروبيين ضمن إطار الجهود الدولية الشاملة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بتنسيقها.

وفي هذا الصدد، أقام الاتحاد الأوروبي بالفعل "الوحدة الأوروبية للانتخابات". بالاضافة الى ذلك، تمت الموافقة على برنامج لتثقيف الناخبين تبلغ كلفته ٥ ملايين من وحدات العملة الأوروبية، والبرنامج دخل مرحلة التشغيل بالفعل. علاوة على ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تطبيع علاقاته مع جنوب افريقيا، وهذه طريقة أخرى لدعم التطور باتجاه الديمقراطية في ذلك البلد.

إن الاتحاد الأوروبي يدرك أن انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية يجب تعزيزه بإعادة البناء والتنمية على الصعيد الاقتصادي. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا أنه على استعداد للمساهمة بطريقة مناسبة. ومن أجل هذا الغرض، أنشأ برنامجا خاصا هو أحد أكبر أعمال التنمية التي بوشر بها في هذه الحقل على الاطلاق. إن أجمالي ميزانية هذا البرنامج لعام ١٩٩٣ وحده يبلغ ٩٠ مليونا من وحدات العملة الأوروبية، ومجالات عمله الرئيسية هي التعليم والتدريب والصحة والتنمية الريفية والزراعة وتجديد المدن والادارة الفعالة للشؤون العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي. أخيرا، أطلق الاتحاد الأوروبي مشروعا جديدا تتعدى كلفته ١٣ مليونا من وحدات العملة الأوروبية ويعني بأعمال تحسين الإسكان.

إننا على اقتناع بأن هذه هي المرة الأخيرة التي تقوم الجمعية العامة فيها بمناقشة تطور جنوب افريقيا باتجاه مجتمع ديمقراطي، وأود بالتالي أن أختتم بوضع الانتخابات التي ستجرى بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل المقبل في صورة أوسع إطارا. الواضح أن هذه الانتخابات ستكون بالغة الأهمية لشعب جنوب افريقيا، لكن تأثيرها سيمتد الى الجنوب الافريقي بأسره. ومن الضروري أن نأمل في أن تتمتع جنوب افريقيا المتحدة والديمقراطية وغير العنصرية بعلاقات مميزة مع جيرانها من أجل تحقيق مزيد من التنمية في المنطقة بأسرها. أخيرا، إن نجاح الانتخابات سيكون دليلا مشجعا لافريقيا برمتها التي سيتعزز اختيارها للتعددية والديمقراطية.

هذه هي الرهانات على ٢٧ نيسان/ابريل. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في إنجاحها.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

في آخر مرة تكلم وفد أوروغواي في هذه الهيئة بشأن البند المتعلق بالقضاء على الفصل العنصري، كان المناخ الدولي يتصف بالمواجهة والفوضى. وكان لهذا التمحور على نطاق عالمي أثر أيضا في السياسات المحلية لجنوب افريقيا، وكان أثرا سلبيا.

مع ذلك، نرى اليوم أن التغيرات العميقة التي طالبنا بها بإلحاح هي على وشك أن تتشكل. فجميع صحف العالم أبرزت مؤخرا نبأ منح جائزة نوبل للسلام الى الرئيس دي كليرك والرئيس مانديلا. ووفد بلدنا يهنئ الزعيمين كليهما: أحدهما على تحليه بالشجاعة الوطنية بقبوله الحتمية التاريخية المتمثلة بوضع حد للنظام البغيض وقيادة حكومته، عن طريق المفاوضات السلمية، الى إقامة دولة ديمقراطية تخضع لحكم القانون؛ والآخر على تحمله أكثر من عقدين من السجن المجحف، ولكنه قام مع ذلك بمبادرة تنم عن رحابة صدر، مدركا أن المفاوضات السلمية كانت الطريق الوحيد الذي يؤدي الى كفالة إنشاء حكومة تقوم على التمثيل النسبي، ويكون الدستور والقانون فيها ضامنين للأغلبيات التي كانت حاكمة والأقليات التي مثلت أيضا قطاعات عريضة من المجتمع.

تشكل المبادئ التوجيهية الدستورية المعتمدة مؤخرا الاطار اللازم؛ وقد جاء اعتمادها نتيجة لتوافق الآراء بين الأطراف. وتشكل توازنا دقيقا بين الحاجة الى حكم الأغلبية وتوفر الضمانات للأقليات السياسية ولحسن الحظ لم نعد نحتاج الى الكلام عن الأقليات بالمعنى العرقي. وهذه الضمانات تعطي، في رأينا، سلطة كبيرة للحكومات المحلية، ونحن نحث المؤسسات والسلطات السياسية المحلية وقادة مختلف التجمعات المحلية على إعطاء تأييدها القوي للدستور الذي سيتضمن أيضا إعلانا عن حقوق الإنسان مساويا لأي إعلان لحقوق الإنسان في العالم.

وفي هذه العملية كلها، تقع على المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، التزامات محددة. واسمحوا لي أن أشير الى بعض هذه الالتزامات. إن رفع الجزاءات بموجب القرار ١/٤٨ ينبغي أن تتبعه عملية تعاون اقتصادي مخططة بعناية مع الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا بمجرد تشكيلها. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة المكرسة للكفاح ضد الفصل العنصري أن تبدأ التركيز على المشاكل الاقتصادية وعلى تنسيق التعاون الدولي اللازم.

وينبغي أن نضمن أن تكون انتخابات نيسان/ابريل عملا مدنيا نموذجيا؛ ومساعدة الأمم المتحدة في الانتخابات ستكون ضرورية لضمان إجراء تلك الانتخابات على نمط الانتخابات التي أجريت في

ناميبيا وكمبوديا، وهما اثنتان من أنجح عمليات الأمم المتحـــــدة حتى الآن. ويتعهد وفدي بمساعدة الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

ونود أن نعبر عن امتناننا العميق لشتى عناصر منظومة الأمم المتحدة على عملها الممتاز تأييدا للكفاح ضد الفصل العنصري. وننوه بوجه خاص بمركز مناهضة الفصـــل العنصري ومركز حقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وجميع الأجهزة العاملة في إطار المعاهدات المتصلة بحقوق الإنسان، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

ونود أيضا أن نلقي الضوء على القيادة الفعالة جدا لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من جانب رئيسها ممثل نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة، السفيـــر ابراهيم غمبري. ولا شك أن أنشطة اللجنة الخاصة ينبغـــي أن تركز الآن على استكمال عملية التحول. وينبغي أن نغتنـــم كل فرصة ممكنة لتحقيق التعاون بين شتى القطاعات السياسية والاجتماعية في جنوب افريقيا في تعاون وثيق مع المجلس التنفيذي الانتقالي المنشأ حديثا. وإن الدعم المصمم للمجتمع الدولي لذلك المجلس سيجعـــل من الواضح أن العملية لا رجعة فيها.

في السنوات الماضية كان مناخ المناقشة العامة بشأن هذا البند مختلفا؛ واتسمت البيانات بالكلام عن العنف وعدم التسامح بل واليأس. بيد أن الأمور تبدو مختلفة الآن. وهذا يذكرنا بقصة كتبها الكاتب بيسي هيـــــد من جنوب افريقيا وهي قصة افريقي ارتكب جريمة الوقـــوع في حب امرأة من قبيلة أخرى، تعتبر تقليديا العدو اللدود لقبيلته. ولكن عندما أوشك الزواج على التمام،

"انفتح باب بصمت على غرفة مظلمة تفتقـــــر الى الهواء، حيث كانت روحاهما حبيستاها منذ أمد طويل. فدخلتها رياح الحرية، التي هبت فـــــي أرجـــاء العالم وعلى جميع الشعوب، وعصفت بها. وعندما تنفس الحبيبان هـــواء نقيا طلقا استيقظت إنسانيتهما من سباتها. وتفقدا حالهما، وركضا صوب ضوء الشمس. ثم التفتا ونظرا خلفهما الى الغرفة الصغيرة المظلمة وقالا، لن نعود الى هناك أبدا".

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تنظر الجمعية العامة مسألة الفصل العنصري في وقت تحدث فيه تطورات غير عادية تتوخى تحقيق التحول في جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري الى نظام ديمقراطي غير عنصري. وإن استئناف المفاوضات في شهر آذار/مارس الماضـــــي بين طائفة عريضة من الأحزاب السياسية، بعد ركود دام عشرة أشهر، زاد من آمالنا بأن قادتها سيثابرون فـــــي مساعيهم من أجل التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ والطرائق التي ستحكم البلاد خلال الفترة الانتقالية. لذلك يسعدنا أن نلاحظ أنه بعد عملية حوار مستمر، توصل المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف الى اتفاق سيؤدي بجنوب افريقيا الانتقال الى حكم الأغلبية في المستقبل القريب.

لأول مرة ستمنح الحقوق السياسية لأبناء جنوب افريقيا من جميع الأجناس والعقائد، الذين يتكون منهم نسيج تلك الأمة. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الخصوص منح حق التصويت للأغلبية المحرومة، وفتح الطريق أمامها لكي تلعب دورا رسميا في تسيير أمور بلدها وتقرير مستقبلها. وهذا الاتفاق يوازن بين حكم الأغلبية وتوفير ضمانات كافية لحقوق الأقليات ومن ثم يوفر الحماية لجميع مواطني جنوب افريقيا. كما أنه يشكـــــل تخليا عن وهم "الأوطان" التي اختلقها نظام بريتوريـــــا. إن إعادة دمج هذه "الأوطان" يعتبر الآن شرطا أساسيا لا غنى عنه لجنوب افريقيا غير مجزأة.

وهذا الاتفاق ينشد التكيف مع التنوع وعدم التجانس الإقليميين، ويتوخى إقامة نظام انتقالي متعدد الأعـــــراق ومتعـــدد الأطراف للاشراف على الأعمال التمهيدية للنظام الديمقراطي الجديد حتى الربيع المقبل، عندما يقوم البرلمان المنتخب بإعطاء الصيغة النهائية للنظام الدستوري الجديد. لذلك فإن الاتفاق المؤقت يعتبر إنجازا رائعا واستشرافيا حقا يبشر بتغيير أساسي عميق في جنوب افريقيا.

لذلك فإن صدورنا تنشرح عندما نرى أن جنوب افريقيا وقد بدأت، أخيرا، على الطريق الشاق للخلاص من التفرقة المؤسسية والتحرك قدما صوب مجتمع يقوم على المساواة. وابتداء من إلغاء تصاريح المرور ولوائح الرقابـــة على التنقل الجماعي الى إلغاء القوانين التمييزية والإفراج عن السجناء السياسيين، وابتداء من رفع الجزاءات الاقتصادية الى احتمال إنهاء الحظر النفطي، خرجت جنوب افريقيا بشكل كبير من عزلتها

الدولية. وهذا يعتبر، من عدة نواح، إشادة ملائمة بما يتحلى به قادة جنوب افريقيا من واقعية وحنكة سياسية وروح توفيقية في النأي عن خلافاتهم الماضية والسعي الى تحقيق تسوية سياسية ودية. ويحدونا الأمل أن يحافظوا على المكاسب المتحققة حتى الآن وأن يتحركوا قدما صوب تحقيق نظام دستوري وسياسي جديد.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يثني الثناء العاطر على السيد نيلسون مانديلا والسيد ف. و. دي كليرك على تصميمهما وجهودهما الدؤوبة بتحقيق التغيير السياسي، الأمر الذي جعلهما مؤهلين عن جدارة للفوز بجائزة نوبل للسلام.

وفي حين تبشر هذه التطورات بنهاية منظمة لحكم الأقلية، لا تزال الحالة في جنوب افريقيا هشة ومن ثم محفوفة بعواقب لا يمكن التنبؤ بها. وإننا ندرك إدراكا تاما التحديات التي يواجهها التحول السلمي من جانب القوى المتطرفة والرجعية، التي تهدد بإفساد وعرقلة عملية السلم الحالية. ومما يؤسف له أيضا أن نلاحظ أن العنف المتفشي في البلاد لا يزال مستمرا دون هوادة وأن الميالين الى نشر القلاقل في البلاد مازالوا يستغلونه. إن المحاولات اليائسة لإدامة نظام الفصل العنصري الذي راح ضحيته عدد لا يحصى من الأرواح والذي داس بالأقدام على حقوق الأغلبية، يجب ألا يسمح لها بأن تنجح. كذلك فإن تحفظات قادة "الأوطان" فيما يتعلق بالعودة الى الاندماج في جنوب افريقيا تشكل عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار.

لهذا فإن مسؤولية جسيمة تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا لا في كفالة صون القانون والنظام فحسب وإنما أيضا في إعادة دمج الأوطان مع جنوب افريقيا.

ويشعر وفدي أيضا بالانزعاج العميق إذ يلحظ الاختلافات المستمرة فيما بين الأحزاب السياسية حول المبادئ الدستورية والمسائل الأخرى التي ينبغي أن تحكم جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري. ولكن في هذه المرحلة الحرجة من الكفاح ضد الفصل العنصري ستكون الجهود المتفانية من جانب جميع زعماء ذلك البلد أساسية بصفة أكبر في صيانة وحدة وعمومية مصالح حركات التحرير والقوى الديمقراطية بغية التحرك بحزم وسرعة في دحر العقبات المتبقية الماثلة في السبيل المفضي الى مجتمع موحد. وأي عكس للعملية الجارية من أجل تحقيق التسوية التفاوضية ستكون له آثار سلبية عميقة لا على جنوب افريقيا فحسب، بل على بقية قارة افريقيا وما وراءها. ومن ثم فإنه لا يمكن أن يكون هناك تراجع في عملية السلام.

وإذ تقترب حقبة الفصل العنصري من الانتهاء، فإن مما يتصل بالموضوع أن نذكر بأن اندونيسيا ما برحت منذ وقت طويل في مقدمة الكفاح ضد الفصل العنصري. وإن المؤتمر الآسيوي الافريقي التاريخي الذي عقد في باندونغ في عام ١٩٥٥ كان أول تجمع دولي يعترف بحركات التحرير في جنوب افريقيا. في السنوات التالية ما برحت اندونيسيا تدين بقوة أعمال التمييز والقمع التي يقترفها النظام العنصري، وتؤيد الدعوة الى فرض الجزاءات الشاملة والإلزامية وتؤكد على وحدتها وتضامنها الثابتين مع شعب جنوب افريقيا المقهور.

وما برحت حركة عدم الانحياز منذ إنشائها تطالب بفك العنصرية المؤسسية وتشجب الفصل العنصري. ونحن فخورون بالإسهامات التي قدمتها الحركة ونشعر بالامتنان إزاء احتمالات الإنهاء المبكر للفصل العنصري.

بالرغم من العقبات التي لا بد من التغلب عليها، تم التوصل الى حل توفيقي تاريخي ينبغي أن يشكل بدايات لعملية لا رجعة فيها لتفكيك الفصل العنصري. ومن المهم بالمثل كفالة ألا تقوض أوجه عدم الإنصاف الاجتماعية الاقتصادية ديناميات التغير السياسي أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها. ولا نزال على ثقة من أن التقدم في المسائل الدستورية والسياسية سيتجسد في الميدان الاقتصادي أيضا وأن عملية ترسيخ الديمقراطية ستصاحبها جهود متضافرة للوفاء بأشد الاحتياجات إلحاحا بالنسبة للأغلبية.

منذ ما يزيد على أربعة عقود ما انفكت الأمم المتحدة عاكفة على النظر في مسألة الكرامة الانسانية وحقوق الانسان في جنوب افريقيا. ولا يمكن إنكار أن النظر في هذا البند قد أسهم إسهاما قيما في تعبئة الرأي العام العالمي من أجل قضية العدالة والإنصاف. وقد كان هذا المحفل هو الذي وضع المبادئ التوجيهية لإزالة الفصل العنصري التي ستؤدي في نهاية المطاف الى إقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية. وفي هذا المنعطف الحاسم يتعين على المنظمة أن تؤكد على تأييدها القوي لعملية السلم الجارية وبذلك تعجل بالتحول الديمقراطي الجاري في جنوب افريقيا.

ولا نزال على اقتناع بأن المصالحة وإرساء الديمقراطية سيسودان وأن العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعب جنوب افريقيا ستصبح حقيقة واقعة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تلحظ نيوزيلندا بارتياح كبير أن العملية التفاوضية المتعددة الأحزاب في جنوب افريقيا حققت نجاحا كبيرا خلال السنة الماضية. إن جميع المشاركين في تلك العملية يستأهلون التهنئة على إنجازاتهم والتشجيع والدعم من المجتمع الدولي في المهام الطويلة والصعبة التي تمثل أمامهم. وإن السيد نلسون مانديلا والرئيس دي كليرك، الحائزين على جائزة نوبل للسلام، يستحقان ثناء خاصا على الدور الذي اضطلعا به كأفراد في تلك العملية.

لقد كانت المنظمة ثابتة في إدانتها للفصل العنصري بجميع مظاهره. وبوسعها الآن أن تقف على أهبة الاستعداد للترحيب بعودة جنوب افريقيا التامة الى زمالة الأمم، بعد أن أشرفت مهمة القضاء على الفصل العنصري على الإتمام.

إن الأسس المحددة قانونا للفصل العنصري ذهبت، ولكن بعدما يزيد على ثلاثة قرون من الثقافة السياسية التي لا يمكن لتقاليدها، ولا تريد، أن تتقبل التعددية العنصرية الديمقراطية، ندرك أن التحول في جنوب افريقيا لن يتحقق دون جهود إضافية وتضحيات إضافية. ويجب علينا أن ننظر في أفضل سبيل يمكن أن تساعد به هذه المنظمة في إقامة جنوب افريقيا الجديدة. ويجب علينا الآن أن نطور نهجا جديدة لمواجهة الحالة الجديدة التي ستحقق أملنا في مستقبل لا عنصري وديمقراطي لجنوب افريقيا.

ثمة تطور حاسم الأهمية هذا العام تمثل في اتفاق الأحزاب المتفاوضة بأن يكون ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موعد أول انتخابات ديمقراطية على نطاق الوطن في الجمهورية. وتطور آخر كان الموافقة في برلمان جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام على قانون المجلس التنفيذي الانتقالي. وتعتقد نيوزيلندا أن هذه التطورات ترسي أساس تغير اجتماعي وسياسي إيجابي لا رجعة فيه في جنوب افريقيا. وهي تبشر بالإزالة النهائية للفصل العنصري.

ولكننا على اقتناع بأن الوقت لا يزال هو الجوهر. فهناك عجالة في مهمة إيجاد نهج جديدة لمساعدة العملية. إن الظروف المعيشية للأغلبية المحرومة في جنوب افريقيا لم تتحسن كثيرا بعد تسليم الأقلية المنعمة بإفلاس الفصل العنصري اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. فلا تزال الأغلبية السوداء محرومة الى أقصى حد في مجالات حيوية للغاية مثل الإسكان والصحة والتعليم. إن المسلوبين يبقون مسلوبين. والبطالة متفشية. والتوقعات المشروعة لا تلبى.

وعلاوة على ذلك، تضررت العملية السياسية من انسحاب عدد من الأحزاب الهامة من المفاوضات. والمعارضة المتبقية للتغيير الديمقراطي من جانب أقلية من المتطرفين اليمينين هي تبعة أخرى من تركة الفصل العنصري. إن التغير الاجتماعي والسياسي الايجابي لا رجعة فيه، ولكنه الآن في ظل ظروف هشة. ونحث جميع أبناء جنوب افريقيا على تغليب مصلحة البلد ككل على المصالح الجزئية.

يجب علينا أيضا أن نلحظ التصعيد في العنف السياسي. إن الذين يستغلون، لغايات ضيقة لا يمكن تحقيقها، الاستعداد الغريزي للعنف لدى السكان الذين هم في أمس الحاجة الى التخلص من معاناتهم يجب عليهم أن يفكروا مليا ويقبلوا بحتمية التغيير. وفي هذا الصدد تواصل نيوزيلندا تقديم تأييدها التام لقرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) الصادر في ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٢. وعمليات الوزع التي تلته لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا، الى جانب بعثات الكمنولث والمنظمات الدولية الأخرى. لقد شاركنا مشاركة نشطة في بعثات الكمنولث وننظر الآن في تقديم إسهام إضافي. ومن الواضح تماما أن مشكلة العنف ستتطلب في الطريق الى الانتخابات في نيسان/ابريل المقبل اهتماما خاصا. ومرة أخرى نود أن نعرب عن رأينا بأنه يتعين على جميع الأحزاب في جنوب افريقيا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تمارس ضبط النفس وتلتزم بجميع شروط اتفاق السلام الوطني المبرم في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

وفيما يتعلق بعملية الانتخاب، تدرك نيوزيلندا جيدا أنه لا بد من بذل جهود عاجلة كبرى لمنح الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا حقوقها السياسية عمليا. وهناك حاجة الى برامج فعالة لتسجيل الناخبين وتثقيفهم. ونحن على استعداد لمساندة الأمم المتحدة، فضلا عن الكمنولث والمنظمات الدولية الأخرى، في مثل هذه الجهود.

وهذا كله يمس بمسألة النهوج الجديدة إزاء الحالة الناشئة في جنوب افريقيا: إذ أن عملية الجزاءات أوشكت الآن على إنهاء شوطها بنجاح. ومع بدء عمل المجلس التنفيذي الانتقالي، وضع حد للحظر المفروض على توريد النفط والمنتجات النفطية الذي أذنت به الجمعية العامة. وقد كانت نيوزيلندا عضوا في الفريق الحكومي الدولي الذي رصد الحظر منذ نشأته. ويسعدنا أن أعمال ذلك الفريق قد بلغت نهاية المطاف بنجاح.

عندما رفعت نيوزيلندا وغيرها من حكومات الكمنولث التدابير الاقتصادية تلك، كانت تستجيب للنداءات الصادرة عن الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا التي تدعو الى الاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا وزيادة الاتجار معها. ونحن نعتقد أن الصلات التجارية الجديدة ستساعد على التغلب على الإرث الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الفصل العنصري.

وبالمثل، فإن توحيد الرياضة في جنوب افريقيا ينبغي أن يصبح، في حد ذاته، أداة للوحدة الوطنية. وتواصل نيوزيلندا اتباع نهج الكمنولث إزاء الصلات الرياضية مع جنوب افريقيا، الذي يعتمد، في حالة العدد الذي لا يزال كبيرا من هيئات الرياضة التي لا يزال من المتعين إجازتها للتنافس الدولي، على موافقة مؤقتة من الهيئات غير العنصرية المنظمة للرياضة في جنوب افريقيا. ونحن نحث الإداريين والمشتركين في جميع هيئات جنوب افريقيا الرياضية على استكمال عملية التوحيد العنصري بسرعة مع إيلاء الاهتمام الواجب لمصالح الكثيرين من أبناء جنوب افريقيا الذين حرمهم الفصل العنصري من فرصهم حتى الآن في رياضاتهم المختارة. ونحن نتطلع بكثير من الأمل الى القوة الدافعة التي ستتوفر في هذا الصدد على يدي حكومة الوحدة الوطنية الجديدة عقب الانتخابات في نيسان/ابريل المقبل.

في المستقبل القريب، ستنظر نيوزيلندا في الوسائل التي تكفل زيادة المساعدة التعليمية لأبناء جنوب افريقيا السود، والسبل التي تركز على الاحتياجات الادارية والإنمائية الفورية لتلك الجمهورية. ومنذ عام ١٩٨٨ أخذنا نقدم منح نيلسون مانديلا التعليمية. وفي بداية الأمر كانت هذه المنح مقتصرة الى حد كبير على الدورات الدراسية الاكاديمية الطويلة الأجل. أما الآن، فسنتطلع أيضا الى تنمية المهارات العملية والمساعدات التدريبية القصيرة الأجل في جنوب افريقيا، وكذلك في نيوزيلندا. وفي إطار الكمنولث، نؤيد الأولوية التي يعطيها صندوق الكمنولث للتعاون التقني لبرنامجه المتعلق بالأنشطة الانمائية الرامية الى تقوية هياكل الوفاق السلمي الوطني. وهذا النهج يشدد على المساعدة التقنية والتدريب اللذين سيحسنان العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي دعما للمؤسسات الجديدة التي يراد بها تيسير الانتقال الى الديمقراطية اللاعنصرية.

ويجب على هذه المنظمة، وعلى المجتمع الدولي بأسره، أن يساعدا على بناء جنوب افريقيا جديدة موحدة ديمقراطية ولا عنصرية. إلا أن قادة جنوب افريقيا هم وحدهم الذين يمكن في نهاية المطاف، اذا عملوا سويا ونحوا خلافاتهم جانبا، أن يدفنوا إرث الفصل العنصري مرة واحدة والى الأبد. وتؤمن نيوزيلندا، بأنه على الرغم من هشاشة الحالة الراهنة، توجد الآن في جنوب افريقيا الارادة السياسية والإحساس السليم والشجاعة اللازمة لتحقيق التحول.

ونأمل أن يكون بوسعنا في القريب العاجل الترحيب بجنوب افريقيا وهي تحتل أخيرا مكانها المناسب في أسرة الأمم. ونتمنى الخير لجميع أبناء جنوب افريقيا في هذا المسعى الحاسم.

السيدة جاغان (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تكلمت ممثلة ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن البلدان الإثنى عشر الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وإن غيانا تؤيدها في كل ما ذهبت اليه في بيانها. إلا أنه نظرا لدور غيانا الخاص في الكفاح حتى الآن والى ما أولياه دائما من أهمية قصوى لمسألة الفصل العنصري، رأينا أن من الملائم أن نضيف بعدنا الوطني الخاص الى المناقشة.

على الصعيد السياسي ومنذ الخمسينات من هذا القرن قدم الحزب الحاكم الآن الدعم الايجابي المستمر لكفاح المؤتمر الوطني الافريقي ضد الفصل العنصري. علاوة على ذلك كان لغيانا طوال ما يقرب من عقدين وجود في منطقة الجنوب الافريقي دون الأقليمية، على خط المواجهة ذاته في ذلك الكفاح. ولم يكن الموظفون الموجودون هناك بمأمن دائما من عواقب النشاط العدواني الهادف الى إدامة الفصل العنصري.

كما رأت حكومة غيانا أن من المناسب أن تقدم إسهامها الذاتي الصغير للكفاح، عندما عرضت التدريب الجامعي في مؤسساتنا التعليمية المحلية لقادة المستقبل

السود، وعندما دعمت أواصر العلاقات مع حركات التحرير وقدمت إسهامات مالية، وعرضت التأييد المعنوي بصفة عامة. كما كانت غيانا عضوا في مجموعة مختارة من البلدان كلفت بإبقاء مسألة الفصل العنصري قيد الرقابة المستمرة. وبالإضافة الى ذلك، قدمت المنظمات غير الحكومية في غيانا الدعم محليا وفي المؤتمرات التي دعت إليها لجان الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحن نشعر بكثير من الفخر وقد وضعت جنوب افريقيا أقدامها على الطريق الى حكم الأغلبية. وتجري الآن إزالة أسس الفصل العنصري وغير ذلك من مظاهر ذلك النظام الجائر. ولقد استكملت عملية التفاوض بين الأطراف العديدة في جنوب افريقيا. وجرى التوصل الى اتفاق على دستور مؤقت وعلى قانون انتخابي. ومن المقرر إجراء الانتخابات يوم ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤. إننا نرى أمامنا آفاقا جديدة تأتي مع وشك اندماج جنوب افريقيا مع سائر افريقيا، بل مع المجتمع الدولي الأعم.

ومما يؤسف له، أن شبح العنف البغيض لايزال يجثم على المسرح السياسي. فمنظمة العفو الدولية تسجل، في منشورها المخيف المعنون "القتل بلا عقاب: القتل السياسي وحالات الاختفاء في التسعينات من القرن العشرين"، أنه:

> "منذ سنة ١٩٩٠، عندما بدأت العملية، قتل نحو ١٠ ٠٠٠ جنوب افريقي نتيجة لأعمال قوات الأمن أو، في معظم الأحيان، نتيجة لأعمال الجماعات المسلحة التي تعمل بالتواطؤ معها"

وهذا التقرير يحمل هيكل القيادة المركزي مسؤولية تلك الوفيات؛ ومن هنا تأتي أهمية دعوة حكومتي، وأقرب الدعوات عهدا كانت بمناسبة اغتيال هاني، للرئيس دي كليرك وحكومة جنوب افريقيا الى اتخاذ خطوات لردع تلك القوى، التي تبدو:

> "عازمة على تقويض عملية السلم والحفاظ على نظام الفصل العنصري حيا لا يموت".

ومما يؤسف له أيضا أن بعض الجماعات نأت بنفسها عن التطورات السياسية الجارية. وتؤيد غيانا كل التأييد مجلس الأمن عندما حث

> "جميع الأحزاب في جنوب افريقيا، بما فيها التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأحزاب، على احترام الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما أثناء المفاوضات، وإعلان التزامها من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المتبقية بالوسائل السلمية وحدها". (S/26785)

وقد أسعدنا أن نرى ما سبق ذكره يتجلى في الفقرة ١٠ من مشروع القرار A/48/L.29، ونشدد على الحقيقة القائلة بأن مجلس الأمن والجمعية العامة توحدهما الرغبة في الاطمئنان على جنوب افريقيا وهي تسعى الى هدفها المأمول العادل. أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يرغب في أقل من ذلك بشأن مسألة ألهبت مشاعر الرأي العام بهذه الدرجة واحتلت مكان الصدارة في جداول أعمال هيئات عديدة من بينها الكمنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، والجماعة الكاريبية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن غيانا تضم صوتها بلا تحفظ الى أصوات الداعين الى تقديم المساعدة في الميادين الأكاديمية والثقافية، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٤ من المنطوق، والى تقديم المساعدة الى الهيئات الرياضية غير العنصرية على النحو المبين في الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار A/48/L.29، ونعرض المساعدة في هذه المجالات في حدود مواردنا المحدودة.

إننا نؤيد تمام التأييد الدعوة إلى توخي الحذر حتى مع دخول تلك العملية مرحلتها الأخيرة. وندرك تمام الإدراك أنه يتعين علينا أن نبقي تركيز اهتمامنا على هدف إجراء الانتخابات يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وإقامة جنوب افريقيا متحدة ولا عنصرية وديمقراطية. ومن هنا تبقى أهمية استمرار اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومن هنا يأتي تأييدنا لمشروع القرار A/48/L.30 بشأن برنامج عملها.

وفي إطار قرار الجمعية العامة ١/٤٨ المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ المتعلق برفع الجزاءات الاقتصادية والتجارية المفروضة على جنوب افريقيا، ستشرع غيانا فورا في إزالة القيود التشريعية المتعلقة بتلك الأنماط من الأنشطة امتثالا لذلك القرار.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

باغتباط وآمال عريضة نتكلم اليوم أمام الجمعية العامة عن مسألة القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية ولا عنصرية. وأقول "باغتباط" لأننا جميعا ندرك تمام الإدراك الخطوات الهائلة والتي لا رجعة فيها التي اتخذت صوب حسم مشكلة جعلها بُعدها الأخلاقي من القضايا الأساسية التي تشغل بال المجتمع الدولي، وأقول "بآمال عريضة" لأنه على الرغم من التقدم الذي أحرز، ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله قبل أن نحقق الهدف الذي تم تحديده.

إن التقدم الذي ألمحت إليه تحقق في شكل اتفاقات محددة وإنشاء آليات تستهدف ضمان إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية ولا عنصرية. وحظى هذا التقدم باعتراف المجتمع الدولي الذي اتخذ إجراءات محددة استجابة له.

ويجب التذكير بأن عملية التسوية السلمية لهذه المشكلة عجزت عن إحراز أي تقدم حتى نهاية العام الماضي. ولم تستأنف إلا في نيسان/أبريل من هذا العام عندما بدأت عملية التفاوض المتعدد الأطراف. وقد مثلت تلك المفاوضات التي جمعت معا ٢٦ حزبا سياسيا معلما هاما بسبب المستوى الرفيع للتمثيل فيها، ولأن أعمال العنف والتخويف التي حدثت بشكل متكرر لم تؤد قط إلى وقف المفاوضات. وانبثقت عن تلك المفاوضات اتفاقات هامة عديدة ستؤدي إلى تحول في تاريخ جنوب افريقيا.

وتشهد هذه الاتفاقات في جملة أمور الاتفاق على أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية تقرر أن تجري في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. واتفق أيضا على دستور مؤقت وقانون انتخابي. وفي الوقت نفسه تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي يكلف بالإشراف على الأعمال التحضيرية لوضع نظام ديمقراطي وعلى عملية الانتقال إلى ذلك النظام. ومن المؤسف بالطبع أن بعض الأحزاب السياسية الكبيرة عُلق اشتراكها في عملية التفاوض المتعدد الأطراف في الأشهر القليلة الماضية. ونأمل بإخلاص في أن تتكاتف جميع القوى السياسية في جنوب افريقيا وتعمل معا، وأن تمتنع عن إيجاد أوضاع يمكن أن تدعم بأي حال من الأحوال موقف أولئك الذين ما زالوا يعارضون عملية نشر الديمقراطية الجارية الآن.

توحي عملية سن القوانين لهذه الاتفاقات، التي اضطلع بها بعد ذلك البرلمان الحالي، بالإضافة إلى تولي المجلس التنفيذي الانتقالي واجباته في ٧ كانون الأول/ديسمبر، بأن الهدف الذي ما فتئت الجمعية العامة تسعى إلى تحقيقه منذ ما لا يقل عن ٣٧ سنة عندما بدأت النظر باهتمام كبير في سياسات الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا - هذا الهدف أصبح تحقيقه قريب المنال الآن. والآمال الجديدة والمتحمسة تبدو راسخة الآن.

لقد اعترف المجتمع الدولي بهذه المنجزات واستجاب لها. وكثير من التدابير التقييدية التي كانت قد فرضت على جنوب افريقيا تجري إزالتها تدريجيا، وخصوصا التدابير المتعلقة بالتجارة والرياضة والأنشطة الثقافية. وتم الاعتراف بهذا الاتجاه بوضوح عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٤٨ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي رفع على الفور جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا عدا الحظر على النفط الذي سيرفع في التاريخ الذي يتولى فيه المجلس التنفيذي الانتقالي واجباته المتعلقة بالفترة الانتقالية. والجزاء الوحيد الذي سيبقى هو الحظر على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

ويتمثل الاعتراف الدولي بهذه العملية أيضا في منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ للسيد نيلسون مانديلا والسيد فردريك دي كليرك اللذين يستحقانها عن جدارة. هذه هي الجائزة الثالثة من جوائز نوبل للسلام التي تمنح للذين يكافحون ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا. وأود أن أكرر التهاني التي أعربت عنها حكومة بلدي للفائزين بهذه الجائزة ويرى شعب الأرجنتين أن منح الجائزة في محله تماما لأنه يعبر عن التقدير لما أبداه الرجلان وما زالا يبديانه من جهد ومثابرة وحصافة واضحة في السعي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ودستورية نهائية لصالح شعب جنوب افريقيا العظيم.

وعلى الرغم من الحماس الذي ولده التطور الإيجابي لعملية السلم، فإن هناك الكثير الذي ما زلنا ننتظره. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله كما قلنا من قبل. ولئن كانت النظرة الحالية تبشر بالخير، فليس هناك من يستطيع التغاضي عن حقيقة أن الذين يعارضون الديمقراطية في جنوب افريقيا لن يضيعوا أية فرصة لعرقلة النتيجة النهائية التي تبدو الآن لا مفر منها. لذا يتعين على المجتمع الدولي ألا يتوانى في

جهوده في دعم هذه العملية وأن يواصل تقديم كل المساعدات اللازمة.

ونعرب عن سرورنا للقرار الأخير لمجلس الأمن بدعوة الأمين العام إلى التعجيل بتخطيط المهمة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في العملية الانتخابية. كما نوافق على قرار مجلس الأمن بزيادة العدد الإجمالي للمراقبين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا إلى ١٠٠ فرد من أجل توطيد الأمن والاستقرار في ذلك البلد خلال الفترة الانتقالية.

وأود أيضا أن أشير إلى وجود تعاون وثيق بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وبعثات المراقبة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والجماعة الأوروبية والكمنولث في الاضطلاع بولاياتها في جنوب افريقيا.

وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الملحة في جنوب افريقيا تشكل أيضا مصدر قلق بالغ لنا. ومما لا شك فيه أن هذه الحالة لا يمكن علاجها بنجاح إلا من جانب حكومة مشروعة ونيابية ومسؤولة.

وتتابع حكومة بلدي التطورات في جنوب افريقيا باهتمام خاص نظرا لأننا ملتزمون التزاما راسخا باستئصال شأفة الفصل العنصري، ولأننا نريد أن نرى جنوب افريقيا تصبح عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، وأخيرا لأننا نشترك مع ذلك البلد في التواجد في حيز جغرافي هام، ألا وهو جنوب الأطلسي. وتكرر جمهورية الأرجنتين التأكيد على التزامها بالمساعدة في تحقيق أهدافنا المشتركة، خصوصا بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عندما يصبح بلدي عضوا في مجلس الأمن لفترة سنتين. إن جمهورية الأرجنتين، بوصفها عضوا في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، على قناعة بأن ظهور جنوب افريقيا الجديدة سيجعل من الممكن ضم الجزء الجنوبي من القارة الافريقية بسرعة إلى منطقة السلم والتعاون.

إن المسؤولية النهائية عن تحقيق النجاح خلال هذه المرحلة الأخيرة من عملية نشر الديمقراطية تقع على عاتق شعب جنوب افريقيا. وعلى ذلك فإننا نأمل في أن تلتزم كل الأطراف المعنية التزاما صارما بالاتفاقات التي انضمت إليها، وألا تنحرف عن المبادئ الديمقراطية التي تستند إليها تلك الاتفاقات، وأن تشترك في الانتخابات القادمة وتحسم المسائل المعلقة بالوسائل السلمية. كما نأمل في أن نتمكن من الانضمام في القريب العاجل إلى شعب وقادة جنوب افريقيا في الترحيب بنجاح تحويل جنوب افريقيا إلى دولة متحدة وديمقراطية ولا عنصرية، وبذلك يتم التغلب على أزمة طال أمدها، وهي أزمة كانت خطورتها الأخلاقية المروعة موضع إدانة المجتمع الدولي.

لكل تلك الأسباب، نأمل في أن تتمكن جنوب افريقيا بروح العدالة والنزاهة من التغلب على كابوسها الذي طال أمده. وبهذا الأمل نجدد التزامنا.

السيد كلوديو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد بدأ في جنوب افريقيا العد التنازلي نحو الديمقراطية. وأصبح المسرح معدا للديمقراطية بعد الإكمال الأخير لعملية المفاوضات المتعددة الأطراف وعلى الرغم من التهديدات والمقاطعات، وعلى الرغم من حلقة العنف الرهيبة التي أصابت الأرض والناس فإن المفاوضين الشجعان في جنوب افريقيا من السود والبيض عملوا ليل نهار وتخطوا العقبات الخطيرة وأظهروا للعالم أن من الممكن للخصوم العنيدين الذين تختلف آراءهم ومعتقداتهم اختلافا كبيرا أن يتوصلوا إلى اتفاقات هامة من خلال التفاهم والمناقشة الرزينة والمفاوضات.

تحيي الفلبين شعب جنوب افريقيا بمناسبة الانتهاء من صياغة دستور انتقالي جديد يبشر بأن شعب جنوب افريقيا بدأ بالفعل في إقامة أمة جديدة. إن اعتماد هذا الدستور يعطي اتجاها واضحا لمصير الأمة التي خرجت من ظلمات نظام الفصل العنصري البغيض.

ويشجعنا أن المجلس التنفيذي الانتقالي، باعتماده الوثائق الأخرى الهامة مثل قانون الانتخاب، يكون قد بدأ في وقت متزامن عمله الخاص بالإعداد لعملية التحول إلى النظام الديمقراطي في جنوب افريقيا والإشراف عليها. ونقدر تقديرا كاملا العمل الهام الذي يضطلع به المجلس التنفيذي الانتقالي لترتيب الميدان السياسي. والإشراف على انتخابات الجمعية التأسيسية وضمان إجرائها بحرية ونزاهة. وفي هذا الصدد، نشير إلى الدور الهام للجنة المستقلة لوسائط الإعلام والهيئة المستقلة للإذاعة الناشئتين عن العملية التفاوضية المتعددة الأطراف، وذلك في الانتخابات الوطنية القادمة.

لذلك تتوقع الفلبين بتهلف أن يمارس شعب جنوب افريقيا لأول مرة حقه في الاقتراع العام. وأعني

بذلك الانتخابات الوطنية التي ستجرى بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ونحن نشارك أبناء جنوب افريقيا الذين حرموا من حقهم الانتخابي والذين عانوا قسوة نظام الفصل العنصري، ابتهاجهم للإدلاء بصوتهم لأول مرة، لتحديد مسار بلدهم في المستقبل. وفي نفس الوقت سنتذكر دائما أن ثمن تحررهم كان غاليا دفعه الآلاف ممن سبقوهم، سقطوا ضحايا القتل والمجازر بسبب لون بشرتهم.

وتشعر الفلبين بسعادة غامرة بسبب قرار منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ للسيد نلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي والسيد ف. و. دي كليرك رئيس جمهورية جنوب افريقيا. والواقع أنها تحية مستحقة لرجلي دولة كانت لديهما البصيرة والإرادة للعمل من أجل تحقيق المصالحة بين أبناء جنوب افريقيا. وقال السيد روبرتو ر. روموللو وزير الشؤون الخارجية في الفلبين إن هذا الشرف الكبير الذي أسبغ على الزعيمين ينبغي أن يلهم شعوب العالم على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى إقامة حكومة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا.

في هذا المنعطف الهام نحث جميع الأطراف في جنوب افريقيا بما في ذلك الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على أن تحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات صعبة وأن تلتزم بالمبادئ الديمقراطية. ونشجع جميع الأطراف على أن تشارك في الانتخابات وأن تحسم خلافاتها بالطرق السلمية. وتشعر الفلبين بقلق عميق إزاء موجة العنف التي تجتاح جنوب افريقيا. وقد جاء في التقرير الشامل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري:

> "استمر العنف، ومن بينه الجريمة السياسية والاقتصادية بمستويات لم يسبق لها مثيل، متسببا في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات ونشر الخوف والكرب في أرجاء البلد". (A/48/22، الفقرة ٤٥)

وفي هذا الصدد نطلب مرة أخرى من الموقعين على اتفاق السلم الوطني أن ينفذوا على نحو كامل وفعال أحكام الاتفاق وأن يمتنعوا عن القيام بأي أعمال عنف أخرى.

وفي هذا الصدد تشيد الفلبين بالعمل الذي قام به الأمين العام، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا للمساعدة في عملية التغير الديمقراطي في جنوب افريقيا وفي تعزيز قدرة شعب جنوب افريقيا على البناء من أجل تحقيق السلم والتسامح السياسي.

ونحث الأمين العام على الإسراع بوضع تخطيط عرضي لدور الأمم المتحدة المحتمل في عملية الانتخاب لأننا نتوقع أن تطلب هذه المساعدة من الأمم المتحدة. إننا نؤيد التوصية الخاصة بالزيادة الفورية لعدد المراقبين وتوسيع ولايتهم حتى يتمكنوا من الاضطلاع بالمراقبة الدولية للانتخابات في جنوب افريقيا وذلك بالتنسيق الكامل مع اللجنة المستقلة للانتخابات.

وتدرك الفلبين تماما المشاكل العديدة التي تواجه جنوب افريقيا في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ولذلك ينبغي أن تعالج على نحو شامل التباينات الاجتماعية والاقتصادية التي أوجدها نظام الفصل العنصري في المجتمع، وبصفة خاصة في مجالات الصحة والإسكان والتعليم وتنمية الموارد البشرية. ونرحب بقرار الجمعية العام ١/٤٨ الذي يرفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا. وقد اتخذت الفلبين من جانبها التدابير المناسبة لرفع القيود وأوجه الحظر التي فرضتها حكومة الفلبين في وقت سابق على علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا.

إن الفلبين باعتبارها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ظلت تؤيد بثبات شعب جنوب افريقيا المقهور والمحروم من حقوقه الانتخابية خلال أحلك أيام نظام الفصل العنصري. وهي مستعدة لمساعدة شعب جنوب افريقيا وتشجيعه في سعيه النبيل إلى تحويل مجتمعه إلى جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

توشك جنوب افريقيا جديدة على القيام. ونحن نطالب جميع السكان في جنوب افريقيا أيا كان لون بشرتهم أن يستجيبوا لتحدي المستقبل الجديد بالعمل وتضميد الجراح معا. وكمكافأة لهم، فإنهم سيسلمون إلى أبنائهم وأحفادهم تراثا من السلم والحرية والعدالة والفرص المتساوية للجميع. إنهم سيعبرون في النهاية الهوة المريرة التي قسمتهم وفرقت فيما بينهم بسبب لون بشرتهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة للأمين العام لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا.

السيد الكسندر (مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا السيد كلارنس ملاملي ماكيوتيو، أن أشكر الجمعية العامة للسماح لنا بمخاطبتها أثناء مناقشة البند ٣٨ من جدول الأعمال "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية".

تكتسي هذه المناسبة أهمية خاصة لأنها قد تكون آخر مرة يقوم فيها زعيم سياسي لحركة تحرر من آزانيا - كما كان يطلق على بلدنا في الأصل - بمخاطبة الجمعية العامة. ومن المناسب لذلك أن أشكر الجمعية التي ظلت تتناول مسألة نظام الفصل العنصري البغيض وغير الإنساني طوال هذه السنين.

إن مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا أول من استرعى انتباه هذه الهيئة العالمية للطبيعة غير الإنسانية للفصل العنصري، في أعقاب القتل الوحشي لما يزيد على ٦٠ افريقيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، عندما تظاهروا في مسيرة سلمية احتجاجا على قوانين تصاريح مرور التي كانت تقيد حياتهم وحرية حركتهم وفرص العمل في وطنهم. وفي أعقاب نداء مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، لم تحرم جنوب افريقيا العنصرية من مقعدها في هذه الهيئة والهيئات الأخرى فحسب، بل أعلن أيضا أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية. وقررت الأمم المتحدة أن تحتفل سنويا في ٢١ آذار/مارس بما يعرف بصورة عامة بأنه يوم شاربفيل. ونحن نشكر الجمعية العامة على احتفالها بصفة منتظمة بهذا اليوم.

في يوم شاربفيل في ١٩٦٠، تغلب شعب آزانيا المقهور على خوفه من سجون العدو وتصدى للنظام بشجاعة. ولأول مرة، اتخذ المجتمع الدولي موقفا موحدا تأييدا لقضيتنا العادلة والنبيلة ألا وهي تحرير الجنس البشري من الفصل العنصري الاستعماري.

في أعقاب قتل نظام بريتوريا طلبة المدارس الأبرياء في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦، استرعينا اهتمام الأمم المتحدة من جديد لهذه المسألة، وأدانت المنظمة مرة أخرى النظام وأحيت منذ ذلك اليوم ذكرى ١٦ حزيران/يونيه بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا (آزانيا) المناضل. وبحلول هذا الوقت كانت الأمم المتحدة قد أنشأت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري حتى تبقى المشكلة قيد نظرها على أساس مستدام وجار.

والاحتفال السنوي بيوم ٩ آب/أغسطس بوصفه يوما للتضامن مع نضال المرأة وبيوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر باعتباره يوما للتضامن مع السجناء السياسيين أبقيا المجتمع الدولي على وعي بالنظام غير الانساني في آزانيا المحتلة. وفيما تخاطب الجمعية العامة اليوم، تقوم الأمم المتحدة، بناء على طلبنا، بتوزيع المراقبين لرصد أعمال العنف الجارية في بلدنا والإبلاغ عنها. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن الذي صدر مؤخرا بشأن توسيع نطاق هذه البعثة وتعزيزها.

ونيابة عن الجماهير الآزانية التي تعاني من الطغيان والاستغلال وتدني مستواها الاجتماعي - ولكنها تواصل النضال - نتوجه بالشكر إلى الجمعية العامة لكل المساعدة النبيلة التي قدمتها لحركات التحرير وتعاونها معها على مر العقود الثلاثة الماضية. إن إسهامها في نضالنا لا يقدر بثمن، ونحن سنتذكره دائما.

وإننا نتوجه بالشكر للجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار لجهودها المتواصلة وإسهامها في القضاء على الاستعمار لا في آزانيا فحسب، بل في كل البلدان المستعمرة أيضا.

والمحادثات المستمرة في المجلس التفاوضي أدت إلى بعض النتائج الايجابية - ونحن نقر بذلك. لكن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بحث المجتمع الدولي على ألا يعالج هذه التطورات الإيجابية كهدف في حد ذاتها. وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي والمجلس الفرعي التابع له يمثل إحدى الوسائل التي تكفل تحقيق هذا الهدف. والمجلس باشر العمل في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومهمة المجلس هي تنقية الجو على الساحة السياسية خلال المدة المتبقية على موعد الانتخابات، ويجري تنقية الجو في الساحة السياسية بفعالية في مجالات مثل الإشراف على الانتخابات، وتمويل وسائط الاعلام المملوكة من الدولة مثل الاذاعة والتلفزيون والاشراف عليها. ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا على استعداد للمشاركة على نحو فعال في اللجنة المستقلة للانتخابات، واللجنة المستقلة لوسائط الاعلام، والهيئة المستقلة للإذاعة.

وكان قد جرى الاتفاق في المجلس التفاوضي على إنشاء صندوق مشترك في إطار اللجنة المستقلة للانتخابات، تساهم فيه الدول فرادى بصورة مباشرة

حتى تتمكن الأطراف من المشاركة مشاركة فعالة في الانتخابات المقرر عقدها قريبا في آزانيا. ونحن نحث الدول الأعضاء على الاستجابة لهذا الطلب.

سيقام ٨ ٠٠٠ مركز للانتخابات في جميع أرجاء البلد، ويجب مراعاة ذلك عند إقرار المجتمع الدولي لعدد مراقبي الانتخابات الذين سيوفدون إلى آزانيا لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات المقرر إجراؤها قريبا.

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا لا يشارك في المجلس التنفيذي الانتقالي لأسباب سأشرحها للجمعية العامة. إن القانون الذي أنشئ بموجبه المجلس يضع الرقابة على قوات الأمن في جنوب افريقيا في أيدي الأقلية البيضاء وحدها، ويحول الأغلبية الافريقية إلى مجرد مستشارين لشؤون وزع القوة الدفاعية لجنوب افريقيا. ولا قول لنا في مسائل التدريب والتوظيف والتنظيم وبيع الأسلحة والحصول عليها، والرقابة على ترسانة الأسلحة، والتعيين في الوظائف الأساسية في القوة الدفاعية وما شابه ذلك. وفضلا عن ذلك، ولاية للمجلس على السلاحين البحري والجوي. ونتيجة لذلك، يواصل أفراد "وحدة الاستقرار الداخلي" و "العسكر" عمليات القتل والبتر والمجازر ضد شعبنا. واليوم، أثار ذلك لغطا بين المجتمع الأفريقي في بلدنا. وفرق القتل مثل كتيبتي بفالو ٣١ و ٣٢، وكتائب كيفوت ومكتب التعاون المدني لم يتم تسريحها تحت إشراف دولي على نحو يمكن التحقق منه.

وبناء على أدلة دامغة، كشف القاضي غلادستون الأسبوع الماضي عما كنا نعرفه من قبل، وهو أن قوات الأمن في جنوب أفريقيا تدرب القتلة الذين يرتكبون المذابح الجارية في إقليم ناتال. وقرر القادة السود، السياسيون والدينيون وغيرهم، في اجتماع عقدوه في آزانيا قبل أسبوعين، أن العنف حملة مدبرة أحسن النظام تدبيرها. وتقع على نظام جنوب أفريقيا المسؤولية الأولى عن حوادث العنف الجارية. فبدون الرقابة الفعالة على قوات الأمن، لن يتسنى لنا أن نسيطر على العملاء الذين يقومون بعمليات القتل ومن ثم ستظل الانتخابات معرضة للخطر.

فضلا عن ذلك، ما زال النظام لا يحترم الحظر الإلزامي على الأسلحة المفروض من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يجب أن نحذر الدول الأعضاء من أن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ليس ملزما بتنفيذ أي اتفاق بشأن مبيعات الأسلحة معقود بين أي بلد وبين النظام غير الشرعي انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا، ولا برد أية مبالغ عن تلك المبيعات إليه.

لقد أخفق المجلس في تنقية الجو على الساحة السياسية؛ وفي هذا الصدد، فإن النظام وآلية العنف التابعة له يواصلان الاضطلاع بعمليات العنف ضد شعبنا. والمجلس فشل في مهمته المعلنة وسيظل موضع شبهة إلى حين إخضاع قوات الأمن في جنوب أفريقيا إلى رقابة مشتركة فعالة. وفي الوقت الراهن، يجري مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا مناقشات ثنائية مع النظام من أجل التوصل إلى حل لمسألة الرقابة المشتركة على قوات الأمن، بغية حسم المشاكل التي تثيرها أحداث العنف أو التخفيف من حدتها في الوقت المتبقي على الانتخابات.

وثمة تهديد آخر للانتخابات يتمثل في الجناح اليميني. إن خطورة التهديد الذي يمثله الجناح اليميني للانتخابات لا تقتصر على رفضه الالتزام بالمشاركة في الانتخابات المقرر عقدها قريبا، بل تشمل أيضا إشراف الجناح اليميني على وحدات الفدائيين المسلحة التي يبلغ قوامها ١٤٠ ٠٠٠ رجل، وهو ما يمثل ضعف عدد القوات الدفاعية لجنوب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن السيد دي كليرك يرفض إتخاذ أي إجراء ضد وحدات الفدائيين أو نزع سلاحهم. إن السيد دي كليرك يفضل إستخدام التهديد الذي تمثله كتكتيك تفاوضي من أجل التوصل إلى حلول وسط مع حركات التحرير.

وكان المجلس التفاوضي قد اعتمد مجموعة من الاتفاقات تخضع الانتخابات المقرر عقدها قريبا والحكومة الانتقالية إلى شروط، تحت التأثير غير المناسب الذي لا مبرر له لقادة الأغلبية العملاء في "الأوطان" الذين لا يحظون بالتأييد، ولأحزاب البرلمان المشكل من ثلاثة مجالس الذي يقوم على دستور أعلنت الأمم المتحدة أنه لاغ وباطل. وستحكم البلد حكومة انتقالية بموجب دستور انتقالي أعده المجلس التفاوضي. والغرض الأساسي من الحكومة الانتقالية هو الحكم خلال الفترة الانتقالية وإنشاء جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا ديمقراطيا نهائيا، ونحن يساورنا القلق إزاء كون الحكومة الانتقالية ستواصل حكم البلاد بعد استكمال الدستور الديمقراطي وحتى نهاية هذا القرن. ولا نرى مبررا لذلك.

وفقا لمجموعة الاتفاقات، يعين مجلس الوزراء التنفيذي للبلد بعد الانتخابات على أساس اقتسام السلطة والمهام الوزارية، مما يؤدي إلى تشكيل حكومة

ائتلافية على أساس الدستور. إن توفر الأغلبية الخاصة كشرط لاتخاذ مجلس الـــوزراء التنفيذي قراراته، إنما يضـــع الهيئة التنفيذية في الواقع رهينة حق النقض الذي تملكـــه الأقليـــة، ويسمح دستوريا بقيام حكومة لا حول لها ولا قوة، يتحمـــــل فيها المسؤولية حزب الأغلبية دون أن يتمتع بالسلطة الحقيقية. وهذا ليس فقط مثلا كلاسيكيا على الاستعمار الجديد، ولكنه خطر ويثير البلبلة ويؤدي إلى حكم غير فعال ويخلق مصدرا دائميا للتناحر.

إننا لا نعارض من حيث المبدأ حكومة وحدة تشمل الأحزاب الصغيرة على أساس طوعـي، ولكننـا لا نعادل ذلك بقوة حق النقض التي تمتلكها الأقلية بموجب الدستور، كما هو مقترح في الدستور المؤقت الذي ينتظر أن يعتمـــده برلمان جنوب افريقيا هذا الأسبوع.

وسيشترك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا في الانتخابـــات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولكننا سنسعى إلـــى الحصـــول على ولاية من الجماهير لكي نلغي كل أحكام اقتســـام السلطة في الدستور المؤقت. وسنحل الحكومة المؤقتـــــة فور اعتماد الجمعية التأسيسية لدستور ديمقراطـــي جديد. وهذا الموقف يتماشى مع الموقف الذي احتفظنـــا به في المجلس التفاوضي، ومع المنطق السليم ومع رغبات جماهير آزانيا.

وقد وافق المجلس التفاوضي على طلبنا بألا يصاغ الدستور النهائي إلا بواسطة ممثلين منتخبين ومفوضين من قبل الشعب في اطار جمعية تأسيسية. إلا أن الجمعية التأسيسية ستكون ملزمة بمبادئ متفق عليها مسبقا، وستكون هناك محكمة تعرف بالمحكمة الدستورية لها سلطة اعلان الدستور الجديد باطلا إن لم يمتثل لما يسمى بالمبادئ. وهذا أيضا مالا يقبله مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا على الاطلاق. وحجتنا هي أن الانتخابات ستحدد إرادة الشعب وولايته وإن هذا لا يمكن أن يخضع للنزوات التحريمية للجان المتعالية غير الديمقراطية. وسنسعى في حملة الانتخابات إلى استحصال ولاية من الشعب لالغاء هذه الأحكام الواردة في الدستور الانتقالي الذي يسعى إلى وضع قيود على الجمعية التأسيسية. وسننشيء جمعية تأسيسية منتخبة وذات سيادة ولا تكبلها أية قيود لكي تضع دستورا ديمقراطيا جديدا يستند إلى ارادة الشعب وحدها.

ختاما، نناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فرادى مساعدة حركة التحرير على الاضطلاع بدورها في اعادة بناء ذلك البلد، وعلى إنهاء مهامها الفعالة أيضا في الأمم المتحدة بعد انتهاء عملية الانتخابات، ومواصلة تقديم المساعدة لها في نقل موظفيها ومعداتها إلى آزانيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.